AJLPS JOURNAL HOMEPAGE: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Contact by email : info@ashurjournal.com

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals Google الباحث العلمي

Article Info.	
Sections: Politics.	**Received: 2025 March 02**
Accepted: 2025 March 16	**Publishing: 2025 June 1**

The Impact of the Geopolitical Dimension on Achieving Strategic Equilibriums

Lecturer. Dr. Omar Hashim Thanoon*

University of Mosul/ College of Political Science*

omarhsh83@uomosul.edu.iq

07740871095

Abstract

Geopolitics represents a fundamental pillar in explaining international interactions and shaping strategic balances among states, particularly amid growing geographical conflicts and competition over vital routes. The importance of this study lies in clarifying how political geography functions as a tool of power and influence in a multipolar world. It is hypothesized that an active geopolitical position enhances a state's ability to achieve regional and international strategic balance. The central research problem revolves around the nature of this influence and whether it remains constant or varies according to geopolitical contexts. Descriptive, analytical, and comparative methodologies were applied. The findings confirm that geography remains a stable law in international politics, reinforcing the hypothesis and highlighting the central role of geographical factors in determining the destinies of nations and shaping their realist strategies.

Keywords: Geopolitics, Strategic Balance, Political Geography, International System, Geopolitical Security.

موقع المجلة (AJLPS) : https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

للتواصل عبر الايميل : info@ashurjournal.com

هذه المجلة مفتوحة الوصول & مفهرسة في المستوعبات التالية

IRAQI Academic Scientific Journals

الباحث العلمي Google

معلومات البحث.	
القسم: علوم سياسية	استلام البحث: 2025 مارس 2
قبول البحث: 2025 مارس 16	نشر البحث: 2025 يونيو 1

اثر البعد الجيوبوليتيكي في تحقيق التوازنات الاستراتيجية

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية*

م.د عمر هاشم ذنون*

omarhsh83@uomosul.edu.iq

07740871095

الملخص

يمثل البعد الجيوبوليتيكي ركيزة أساسية في تفسير التفاعلات الدولية وصياغة التوازنات الاستراتيجية بين الدول، خاصة في ظل تصاعد النزاعات الجغرافية والتنافس على الممرات الحيوية. تنبع أهمية البحث من دوره في توضيح كيفية توظيف الجغرافيا السياسية كأداة قوة ونفوذ في عالم متعدد الأقطاب. ويفترض أن الموقع الجيوبوليتيكي الفاعل يعزز قدرة الدولة على تحقيق توازن استراتيجي إقليمي ودولي. وتتمحور إشكالية البحث حول طبيعة هذا التأثير، ومدى ثباته أو تغيره حسب السياقات الجيوسياسية. استُخدمت منهجيات وصفية وتحليلية ومقارنة. وتؤكد النتائج أن الجغرافيا تبقى قانونًا ثابتًا في السياسة الدولية، ما يعزز صحة الفرضية ويبرز مركزية العامل الجغرافي في تحديد مصائر الدول وصياغة استراتيجياتها الواقعية.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيك، التوازن الاستراتيجي، الجغرافيا السياسية، النظام الدولي، الأمن الجيوسياسي

المقدمة

لا ريب في القول ان البعد الجيوبوليتيكي يمثل أحد الركائز الأساسية في فهم طبيعة التفاعلات الدولية وتشكّل موازين القوى بين الدول. إذ إن الموقع الجغرافي للدولة، ومواردها الطبيعية، ومحيطها الإقليمي، تشكل عناصر فاعلة تؤثر في صياغة استراتيجياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد زادت أهمية هذا البعد في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، من تحولات في مراكز القوة، إلى صعود الفاعلين غير الدوليين، وتنامي النزاعات على النفوذ والممرات الحيوية. يتجلى أثر البعد الجيوبوليتيكي في كيفية بناء التوازنات الاستراتيجية بين القوى الكبرى، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز نفوذها عبر أدوات ناعمة وخشنة، مستندة إلى موقعها الجغرافي ومجالها الحيوي. وفي هذا السياق، يطرح البحث إشكالية العلاقة بين الجيوبوليتيك كعامل هيكلي وبين تحقيق الاستقرار أو الهيمنة داخل النظام العالمي، لا سيما في مناطق التماس الجغرافي أو التوتر الجيوسياسي.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث من كونه يعالج أحد المفاهيم الحيوية في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، وهو البعد الجيوبوليتيكي، الذي يُستخدم كأداة لفهم مصادر القوة والنفوذ الجغرافي في عالم يتجه نحو تعددية قطبية. كما أن البحث يُسهم في تحليل الدور الذي تلعبه الجغرافيا السياسية في صياغة التحالفات الدولية وإعادة رسم الخرائط الجيوستراتيجية، ما يجعله مفيداً لصناع القرار ومراكز التفكير الجيوسياسي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية التالية: "كلما كانت الدولة تتمتع بموقع جيوبوليتيكي مؤثر، ازدادت قدرتها على بناء توازنات استراتيجية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي."

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الرئيسة في: "كيف يؤثر البعد الجيوبوليتيكي للدول في إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية داخل النظام الدولي؟ وهل يُعد هذا البعد عاملاً ثابتاً أم متغيراً تبعاً للظروف الجيوسياسية؟"

أهداف البحث: تتجسد اهداف البحث بالاتي:-

1- تحليل المفهوم النظري للبعد الجيوبوليتيكي وأدواته التفسيرية.

2- دراسة تأثير الجغرافيا السياسية في بناء القوة والنفوذ الاستراتيجي.

3- تسليط الضوء على أمثلة معاصرة تُظهر كيف غيّر البعد الجيوبوليتيكي من التوازنات الإقليمية والدولية.

4- تقييم العلاقة بين الموقع الجغرافي للدولة وقدرتها على تحقيق الأمن القومي والتموضع الدولي.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن، وذلك لتفسير العلاقة بين الجيوبوليتيك وبناء الاستراتيجية. كما يُستخدم المنهج التاريخي لتتبع تطور المفهوم عبر محطات تاريخية مختلفة، والمنهج الواقعي في تحليل السياسات الجغرافية المعاصرة.

هيكلية البحث: بالاستناد الى منهج البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول المبحث الأول التأصيل العلمي لمفهومي الجيوبوليتيك والتوازن الاستراتيجي اما المبحث الثاني فقد تناول التفسير الجيوبوليتيكي في تحقيق التوازن الاستراتيجي.

المبحث الأول

التأصيل العلمي لمفهومي الجيوبوليتيك والتوازن الاستراتيجي

غالباً ما تأخذ الدارسات الأكاديمية، في بحثها ودراستها ومعالجتها لقضايا الاستراتيجية، على عاتقها تحديد المفاهيم، والمصطلحات الرئيسة التي تكون جزءاً من هيكليتها، وأطارها العلمي العلمي لأنها تشكل المنطلق الأساس والرئيس في صياغة الرؤى والمدركات لما تتضمنه تلك القضايا من إشكاليات وتطورت ومتغيرات، حيث ان فهم سر تلكَ المفاهيم، سيدفع للتحقيق في طبيعة الدراسة او البحث المنشود بعيداً عن التذبذب والغموض والإطالة. حيث ان المفهوم يمثل تطوراً عقلياً عاماً لموضوعة مدروسة، ويفترض احتواءه على درجة من الدقة، والوضوح أعلى من الفكرة التي تدل عليها الصورة العقلية، والتي ربما تكون سائبة، وبناءً على ذلك فانه من الطبيعي الإقرار، بانه من دون دراسة المفاهيم يتعذر الوصول إلى المعرفة أو الواقعة محل التفسير بسبب حدوثها واتساقها معَ ما تقدم، وبغية تحقيق أعلى درجة من المصداقية. فسيتم تقسيم المبحث الأول الى مطلبين يتناول الأول التأصيل العلمي لمفهوم الجيوبوليتيك (النشأة والتطور) اما المطلب الثاني سيتناول التأصيل العلمي لمفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي (المفهوم والابعاد والانماط) .

المطلب الأول

التأصيل العلمي لمفهوم الجيوبوليتيك (النشأة والتطور)

أولاً/ مفهوم الجيوبوليتك ومضمونه. ان مصطلح الجيوبوليتك.Geopolitic Géopolitique هو مصطلح يتكوّن في الأصل من كلمتين يونانيّتين: Geo وهي الأرض ثم Politique ومعناها سياسة، فهي علم يقوم على علاقة جدليّة بين الأرض والسياسة، ويندمج فيه علم الجغرافيا بعلم السياسة، فيدرس التأثيرات المختلفة للإقليم، بكافّة عناصره (بحار، خلجان، مضايق، جبال، سهول، غابات...) وموقعه وشكله (هندسي منتظم او مستطيل او غير منتظم جزريّ –او شبه منتظم جزري وقارّيّ) ومناخه، هذه

التأثيرات على أداء صنّاع القرار السياسيّ داخل الدولة نفسها، وعلى أداء السياسة الخارجيّة للدول بشكل عامّ. كما يدرس تأثير السياسة على الأرض، في محاولاتها للاستفادة من ميزاتها من أجل التغيير المستقبليّ لأبعاد الدولة الجغرافيّة، بفعل يُمارس علاقة قوّة في إطار جغرافيّ معيّن، ويعود الفضل إلى الباحث السّويديّ "رودلف كلين" 1864–1922 والباحث الألماني " فريديريك راتزل" 1904–1844 في بروز هذا المصطلح الى الوجود، حيث عُرّف بكونه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي".[1]

وتختلف الجيوبوليتيك عن علم قد يخلطها بعضهم به، وهو الجغرافيا السياسيّة، في أمور منها: أنّ الجغرافيا السياسيّة تعنى بربط وتحليل تفاعلات بشريّة سريعة الإيقاع –الاتّجاهات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة والعسكريّة– مع العوامل الجغرافيّة الأرضيّة شبه الثابتة، وتكون الدولة هي وحدة الدراسة في الجغرافيا السياسيّة وهي في حدّ ذاتها اصطناع بشريّ مؤقّت الثبات نتيجة تغيرات سريعة داخليّة أو خارجيّة. أمّا الجيوبوليتك فتقوم برسم تصوّرات سياسيّة مستقبليّة على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا. إنّ الجغرافيا السياسيّة تجيب على سؤال: أين نحن الآن؟ في حين إنّ الجيوبوليتيك تجيب على سؤال المستقبل وكيفيّة الوصول إليه. وهكذا فالجيوبوليتيك تتعامل مع الدولة ككائن حيّ له طموحه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها موازناً بينها وبين محيطه الإقليميّ والعالميّ، وهي بالتالي مفتاح سياسات الدول ولا غنى عنها لأيّ مخطِّط استراتيجيّ أو متّخذ قرار أو مهتمّ بالشأن العامّ.[2]

اما أهمية الجيوبوليتك فقد لعب الموقع الجغرافيّ للدول دوراً كبيراً في التأثير على سلوكيّات كثير من الإمبراطوريّات والحضارات القديمة، فوجود بعضها على سواحل المحيطات منحها القدرة على تنمية تجارتها الخارجيّة وتطوير أساليب حربيّة معيّنة. فيما شكّل الموقع الجزريّ حماية طبيعيّة للدول من الخطر الخارجيّ، كما أنّ موقع إمبراطوريّات أخرى في الجبال ذات التضاريس الوعرة كان له الأثر في إرهاق الخصم وهزيمته وكسب المعارك الحربيّة... من جهة أخرى، كان لجودة الأراضي الزراعيّة أثر كبير في الازدهار الاقتصاديّ، وتعزيز قوّة الدول والإمبراطوريّات... ومن جهة ثالثة، كان للقرار السياسيّ في كثير من المناسبات أثرٌ هامّ على الإقليم، ومن ذلك شقّ الطرق ومدّ سكك الحديد وإنشاء الجسور

(1) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1 ،مركز الخليج للأبحاث ،السعودية ، 2004 ، ص ص 186–188 . كذلك انظر : محمد طي، الجيوبوليتك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان ، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 19 ، لبنان ،2019 ، ص 5.

(2) عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى دراسة الاستراتيجية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2006 ،ص ص 47–48

وحفر الأنفاق والقنوات، وما يرتبط بها من تعزيز العلاقات بين الدول، علاوة على تقسيم بعض الأقاليم إلى وحدات سياسيّة داخليّة لا مركزيّة إداريّة أو سياسيّة أو خارجيّة، أي دول مستقلّة.

ثانياً /نشأة الجيوبوليتيك وتطورها . ان الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر الإنساني في حضاراته القديمة فقد ارتبطت هذه الأفكار بالظروف المحيطة فالسياسات القديمة كانت تقودها وتسيطر عليها فكرة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل الاودية النهرية كوادي النيل الذي تكونت منه الدولة المصرية القديمة او ما بين النهرين الذي تكونت منه دول سومر وبابل وآشور وقد بدأت ملامح هذا العلم تتّضح منذ أن أخذت المجتمعات البشريّة تتّجه نحو إقامة الدولة، حيث بدأ اهتمام المفكّرين بدراسة تأثيرات البيئة الجغرافيّة على الشُّؤون السياسيّة والتخطيط لمستقبل هذه الجغرافيا، ومنها توصّل المؤرّخ هيرودوت إلى أنّ سياسة الدولة تعتمد على جغرافيّتها. من هنا كانت اليونان انطلاقة الفيلسوف اليوناني أرسطو الذي كتب عن علاقة السياسة بالجغرافيا في كتاب "السياسة"، الذي أكّد فيه أنّ موقع اليونان الجغرافيّ في الإقليم المعتدل قد أهّل الإغريق للسيادة العالميّة على شعوب الشمال "البارد" والجنوب "الحارّ". وقد بنى أرسطو سياسته على تقسيمات احد فلاسفة اليونان بارمينيدس وقال ان للعالم إلى خمسة أقسام:

- إقليم واحد شديد الحرارة.
- إقليمان شديدا البرودة.
- إقليمان معتدلان.

في منتصف القرن السابع عشر كتب وليام بني — وهو طبيب بريطاني — كتاباً أوضح فيه كثير من البراعة في العلاقة بين الدول ونظمها ونموها وبين ظروف البيئة الجغرافية، فقد تكلم عن المساحة المثالية للدولة التي تستطيع أن تسيطر عليها وتبسط نفوذها في أرجاء هذه المساحة، ويمكن للسكان استغلالها على الوجه الأكمل، وفطن إلى أهمية المدن الكبرى في ربط وتوجيه السكان نحو مراكز القوة والجذب في الدولة، وذكر أهمية كثافة السكان وغنى الدولة وانتشار العمران حتى تصبح الدولة وحدة سياسية متماسكة في الداخل وقوة لها اعتبارها في الخارج وبعد وليام بني بقرنين صدر كتاب الجغرافية السياسية الذي ألفه العالم الجغرافي الألماني فريدريك راتزل أستاذ الجغرافية في جامعة ليبزيج، ويعد هذا أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي من الجغرافية[1]. إذ إن راتزل قد اعتبر الجغرافيا السياسية

(1) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ، مصر ،2014 ،ص ص 45–46.

جزءاً لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي، وقد نشر راتزل مقالاً بعنوان «القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة»، والقوانين السبعة هي:[1]

1/أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصّاً للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة.

2/أن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع، وهو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم — الراية — يتبع التوسع التجاري.

3/يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.

4/أن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها والذي يحميها — الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب، بل إنها أيضاً توضح مراحل نموها.

5/ تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولاً أو مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء.

6/أن الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج، معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع.

7/أن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد، فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام.

يُعَد مفهوم الجيوبوليتيك من الحقول المعرفية التّي عرفت بدورها تطورات عديدة في المفاهيم والنظريات ومجالات الاهتمام ما بعد حقبة الحرب الباردة، ولعلّ التطوّر الأهمّ في هذا الحقل هو صعود ما يُسمى بالجيوبوليتيك النقدية أو البديلة كنتيجة للتحوّلات التي شهدها العالم آنذاك من جهة وأيضاً كنتيجة لتأثير النقاشات الفلسفية والمعرفية (الإيبيستيمولوجية) ما بين الوضعيين أي(أصحاب المعرفة المعتمدة على التجربة الحسية) وما بعد الوضعيين على جميع النظريات والحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى. لقد أدّت كلّ هذه التحوّلات إلى تراجع أهميّة الجيوبوليتيك الكلاسيكية التّي ترتكز على محورية عامل الجغرافيا المادي كمعطى مسبق أثناء التفسير بوصفه عاملاً حتمياً يصنع قدر الإنسان ومصائر الأمم، حتّى تصاعدت أصوات كثيرة من التّي نادت بموت الجغرافيا وانتهاء عصر الجيوبوليتيك وبداية عصر جديد يستطيع فيه الإنسان أن يتحكّم في قدره خلافاً لذلك العالم القديم الذي

(1) محمد ازهر السماك ،الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق ،ط1 ،دار اليازوري العلمية ،العراق ،2011 ،ص 79

صنعت فيه الجغرافيا سلوك مجتمعه وقدره[1] ،ولكن بالرغم من ذلك يتنازع على مستقبل الجيوبوليتيك حالياً نظرّيتان، ترى الأولى أّنه إلى زوال، بينما ترى الثانية أّنه قادر على التجدّد. فبالنسبة إلى الأولى، كانت العوامل الجغرافيّة في السابق هي العوامل الوحيدة التي أّثرت على العلاقات الدوليّة. إلا أّن الوضع تغيّر مع التطّور الذي طرأ على التكنولوجيا العسكرّية والنووّية، إذ تراجعت أهميّة العوامل السياسيّة الكلاسيكية، والديمغرافيّة، والاقتصادية، والحضارّية، وكذلك تلك المتعلّقة بالإقليم الأرضي. ويرى بعضهم أّن التطّور (التكنولوجّي) سواء العسكرّي أو غيره قد ساهم في تسريع مسار العولمة بشكل جعل عاملي المسافة والأرض يبدوان عاملين أقّل أهّميّة. لذلك همش مسار العولمة الجيوبوليتيك وصرف الانتباه إلى حقل الاقتصاد أساساً، وإلى تعاون السوق العابر للأمم. وبذلك يمكن القول إّن العولمة قد قتلت الجيوبوليتيك. أّما بالنسبة إلى النظرّية الثانية فإّن التفكير الجيوبوليتيكّي يتعّقب النشاط البشرّي بكاّفة أشكاله، وهو يستطيع أن يوّسع مجالات بحثه، فمن الأرض إلى البحر وإلى الجّو وإلى الفضاء الخارجّي، بل حتّى الفضاء الافتراضي (السيبرانّي)، الذي أصبح ميداناً للصراع بين اللعبين وقوى مختلفة ما يجعله مجالاً صالحاً لدراسة الجيوبوليتيك. وهكذا فإّن النواحي والجوانب التي يتّم منها إحياء الجيوبوليتيك تتوالد بالهوادة. كما أّن الجيوبوليتيك لم يعد يكتفي بإعطاء أجوبة عن الأسئلة الكبرى مثل من سيحكم العالم؟ وأّن من يسيطر على قلب الأرض أو النطاق الساحلّي (الريمالند) يتحّكم بمصائر العالم، بل أصبح الجيوبوليتيك الجديد يعترف بالمستويات الإقليمية والمحليّة للتنافس، كما أّنه يتناول مختلف اللاعبين في العلاقات الدوليّة وليس فقط القوى الكبرى(مثل المنّظمات غير الحكوميّة، الأقليات الأثنيّة والدينيّة، الحركات الإرهابية، فلم يعد اهتمامه محصوراً في الدولة وحسب. لهذا السبب فإّن الجيوبوليتيك سوف يظّل ذا أهميّة في الوقت الحاضر، وإن اختلفت الإشكالات المعاصرة عن الإشكالات التي تناولها الجيوبوليتيك الكلاسيكي.[2]

المطلب الثاني

التأصيل العلمي لمفهوم التوازن الاستراتيجي (النشأة والتطور)

من بين المفاهيم الشائعة والأكثر استعمالاً في العلوم الطبيعية والإنسانية، لاسيما العلاقات الدولية، وعلى مر العصور مفهوم التوازن، والذي تمت استعارته استراتيجاً من علم الاحياء، ويشير الى حافات

(1) جلال خَشّيبْ ،الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز، العدد 4 ،2021، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2021، ص86.

(2)محمد طي ،مصدر سبق ذكره ،ص ص 45 –46

البقاء، وادارة ظروفه وكان من الطبيعي، ان تحمل تلك الاستعارة غموض المفهوم ابتداءً، وتعدد صوره نظراً لتعدد استعمالاته في ظل حالة التغير التي شهدها النظام الدولي بمستوياته المختلفة لا سيما على صعيد دورة القوة، وتطلع القوى الدولية لحيازة نظم خوضها وصولا الى التفوق .الأمر الذي جعل التطلع نحوه حاوياً بذات الوقت محفزات الاخلال به، وهو ما جعله ابتداء مفهوما غير قابل للقياس. ولتوضيح الصورة بشكل اشمل حول ما يعنيه مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي، سيتم تقسيم هذا المطلب الى النقاط التالية :-

اولاً/ ماهية التوازن (المفهوم والنشأة):

1/ معنى التوازن في اللغة : اذا اتزن الشيئان ،تساوياً في الوزن. وهو التعادل والتساوي. ويقال هذا يوزن هذا ،إذا كان على زنته أو محاذي له. وفي معجم اللغة العربية توازن – توازنا ، توازن الشيئان: تعادلا في الوزن أو نحوه (توازنت القوتان).[1] وفي اللغة الانكليزية، يشير مفهوم التوازن الى مقابلة الموازين والتساوي والمعادلة فيها، عبر التوزيع النسبي والمتساوي للقوى[2]، وقد ورد مصطلح التوازن في القرآن الكريم في مواضع متعددة كقوله تعالى: {{ وأنبتنا فيها من كل شيء موزون}[3] ان القران الكريم يوضح ان مصطلح التوازن يشير الى الحالة المستقرة فيتحدث الناس دونها تنكيرا عن التوازن كرمز للحالة العادية المستقرة ،وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائما، ولكنها توجب الاستقرار وعدم التوتر.

أما معنى التوازن اصطلاحاً: التوازن هو المعادل او المكافئ وفي اللغة العربية فان كلمة التوازن تعني حاذى او ساوى او اقترب ساره سويتاً محاذي ،وبمعن اخر انه لا يوجد هناك تطابق في الرؤى او لا يوجد هناك مثال موحد لحقيقة التوازن لأنه هو اساساً مرات يكون هدف تهدف له الدولة[4] فأن جميع العلوم تستخدم مصطلح التوازن، رمزا للحالة المعتادة المستقرة ، فاعلم النفس يستعمل مصطلح التوازن النفسي للتعبير عن الحالة العادية للإنسان العادي .ويستخدم علم الاجتماع مصطلح التوزان الاجتماع لوصف المجتمع الذاتي من التوترات ،ويكثر علم اقتصاد من استعمال التوازن لوصف الأوضاع المقبولة

(1) إبراهيم مصطفى وأخرون ، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 2010 ، ص 132–135

(2) نبأ احسان شريف حسن ، أثر العمق الاستراتيجي في التوازنات الدولية بعد عام 2003 م "الشرق الأوسط انموذجا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،قسم الاستراتيجية ، بغداد ،2020 ، ص 16.

(3) القرآن الكريم ، سورة الحجر، آية(19).

(4) منعم صاحي العمار، محاضرة عن (التوازن الاستراتيجي واطروحة تفاضل القوى) ،القيت على طلبة الدكتوراه في كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية ،جامعة النهرين ،2021 .

مثل التوازن بين العرض والطلب والتوازن في التنمية[1]. ايضاً يستعمل علم السياسة مصطلح التوزان للإشارة إلى الحالة المستقرة على اسس عقلانية، فيقال النظام القائم على توازن السلطات كإشارة إلى نظام لا يخضع لهيمنة سلطة واحدة. كذلك يستعمل مصطلح قوى سياسية متوازنة وهكذا يبدو التوازن في معناه العام مشيراً الى حالة مستقرة لا تسيطر عليها قوى التطرف[2].

–مفهوم التوازن علمياً: يعد مصطلح التوازن من أكثر المصطلحات تداولاً في فروع العلم المختلفة، ولكن المفهوم الدقيق ظل غير واضح لمدة طويلة حتى جاء قانون الجاذبية الكونية لعالم الفيزياء والرياضيات الانكليزي(إسحاق نيوتن) مؤكداً من خلاله على أن أي جسمين يجذب كل منهما الآخر بقوة تتناسب طرديا من ناتج كليهما ،وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما، وبذلك فان هذا القانون يتطبق على الأجسام الموجودة على الأرض، وكذلك الفضاء الكوني ، ونظمه العلمية مسؤولة عن استقرار دوران كواكب المجموعة الشمسية حول الشمس[3]

ان التزام الباحثين بالتعامل مع التوازن على أساس وجود كفتين متعادلتين . زاد من ميكانيكية النظر الى مفهوم التوازن في العلوم الإنسانية ولا سيما علم الاجتماع الذي عد التوازن شرط للاندماج العائلي في علاقات مستقرة. وبنظرة عملية أشار(روبرت كانتو)احد رواد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، الى أنَّ مفهوم التوازن في النظام الدولي يشير إلى حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين القوى المتعارضة وذلك يوضح وجود قوتين تتعارضان بينهما، ليصلا الى وضع يمكن ان يكون دلالة على وجود توازن بينهما بعد ان يثبت توازيهما في القوة[4].

2/ نشأة توازن القوى: لقد ظهر مفهوم توازن القوى كتدبير استراتيجي في منتصف القرن السادس عشر خلال الحروب الفرنسية – الإسبانية متضمناً مبادئ تنظيمية تلتزم بها كل دولة بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. لأنه من المفاهيم القابلة للقياس والتي تحتوي على مجموعة من التماثلات التي

(1) ضياء عبد المحسن محمد ، الجغرافيا الجيوبوليتكية ،ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، 2016 ص 168 .

(2) المصدر نفسه ،ص 202 .

(3) محمد جودت عامر ، توزيع القوة ومستقبل التوازن العالمي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ، 2018 ،ص 43 .

(4) خضر عباس عطوان ، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية ،ط 1، دار أسامة ، الأردن ، 2010 ،ص 120، كذلك انظر : نبأ احسان شريف حسن، مصدر سبق ذكره ، ص 18 .

نستطيع عن طريقها وعن طريق التجربة فهم معناها[1]، وقد تطور هذا المفهوم في القرن السابع عشر فاصبح يطلق عليه ميزان القوى بين الدول الكبرى التي تشكل النواة الرئيسية له ليتطور فيما بعد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ليطلق عليه التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى المتنازعة على الهيمنة العالمية ، ومن أهم تلك القوى ، بريطانيا وفرنسا واسبانيا وصولاً إلى بداية القرن العشرين والتي شهدت الحرب العالمية الأولى التي مثلت بحدوثها حرباً على توازن القوى كنظام، وكتدبير استراتيجي لتعود دورة القوة من جديد[2]، محققة عودة جديدة للغموض والجدل الذي يلف توازن القوى، كتدبير ضابط للعلاقات الدولية ، بكل ما تثيره محاولات العودة إليه من تدابير إستراتيجية كانت بحق مرتهنة بالقضايا الدولية واحداثها ، كما شهد ذلك في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. لقد مرت نظمية توازن القوى، بالعديد من المراحل التاريخية التي حملت معها تأثير الاحداث الدولية متراوحة بأشكالها بين القطبية الثنائية والأحادية .ففي الأولى كانت موازين القوة تتجه نحو تشجيع الدول نحو التجمع حول قوتين عظيمتين تسمح لهما قوتهما بالتقدم على الاخرين، ويصير كل منهما مركزاً التحالف و(التألف)، وتجبر الدول بذلك لتحديد موقعها بالنسبة للقوتين عن طريق الدخول لأحد التحالفات إذ لم يكن بمقدورها الوقوف جانباً(بقائها منحازة)، في حين يشير النظام الأحادي القطبية(الهيمنة) لوجود قوة واحدة تتجاوز قدرات القوى الأخرى بقدراتها وتأثيرها في شؤون السياسة الدولية، وهي قادرة على فرض إرادتها في إدارة جميع القضايا طمعاً في الحفاظ على مكانته، وتلبية مصالحها بما يجعلها قادرة على حفظ وضعها الدولي بأقل الكلف[3].

ثانياً/ مفهوم التوازن الاستراتيجي (مضمونه –اشكاله – ابعاده)

1/ مفهوم التوازن الاستراتيجي: هو أحد فروع التوازن التي ظهرت حديثاً بعد أنْ استندت القوى الدولية المتنفذة في السياسة الدولية على خيار "توليف التمايز وتوافق وجهات النظر بينها بحيث ترتكز على العلاقة بين الاستراتيجية والأداء الاستراتيجي بأبعاده المختلفة بواسطة ادوات التنافس الشرعية. وقد اخذ المفهوم مضمونه من مفهوم التوازن عامة ، إذ يعني التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة على الساحة الدولية بما تشمله من جميع قدرات الدول المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة، وفي

(1) منعم صاحي العمار ،التوازن الاستراتيجي واطروحة تفاضل القوى ،محاضرات ملقاة على طلبة الدكتوراه ،قسم الاستراتيجية ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، لعام 2021 .

(2) ريشارد ليدل، توازن القوى في العلاقات الدولية– الاستعارات والاساطير، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي،بيروت، 200، ص 38 .

(3) منعم صاحي العمار، توازنات الضعف العربية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002 ، ص 18 .

المقدمة منها القدرات العسكرية ليكون بذلك أكثر شمولية ويحقق اندماج ملموس بين القوة والقدرات المملوكة لأطرافه[1]، ويرى بعض الخبراء أنَّ التوازن الاستراتيجي هو الحالة التي تتعادل أو تتكافا أو تتوازن عندها القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول التي يجمعها إطار واحد مع غيرها ضمن هذا الاطار حيث تكفل لها ردع ومواجهة التهديدات، والمخاطر التي يمكن أنْ تتعرض لها سواء أكانت منفردة أم مجتمعة، والقدرة على التحرك السريع لإعادة التوازن عن اختلاله لتحقيق الاستقرار[2].ويتميز التوازن الاستراتيجي بثلاث خصائص محددة[3]

1–تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، واذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو ايجاباً يسمى غير المستقر.

2–إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على امكانياتها الذاتية وقدراتها القومية بحيث تتكافاً مع التهديدات الموجهة ضدها أو تحقيق ذلك من خلال تعبئة مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لهذا التحالف.

3–انَّ هذا التوازن له ثلاث أبعاد، وهو البعد البنائي فيتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول، والبعد الثاني، وهو السلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولياً أو اقليمياً، اما البعد الثالث مرهوناً بحالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة لمعطياته واغراضه على حد سواء.

2/ اشكال التوازن الاستراتيجي. وهي كما يأتي:–

1/التوازن الاستراتيجي متعدد الاقطاب : هو التوازن الذي يتكون من قوى كثيرة و تعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها بعضا، و ليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد للتوازنات الاستراتيجية .ويتصف هذا النوع من التوازن بالخصائص الآتية: (الكثرة النسبية لا طرافه، والطبيعة التنافسية ، وخضوع الاطراف وقبولهم لمبادئ التنافس ،وتتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعا ،وتحقيق الاستقرار والسلام)

(1) علي الدين هلال، البحث عن توازن استراتيجي جديد ، مجلة الرسالة ، المركز العربي الاستراتيجي ،دمشق ،العدد 3، 1997،ص 17 : كذلك انظر : نبأ احسان شريف حسن ،مصدر سبق ذكره ،ص 23 .

(2) محمد مجاهد الزيات، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج: المتغيرات والحلول، مجلة اراء حول الخليج، العدد(116)،2017.

(3) نبأ احسان شريف حسن ،مصدر سبق ذكره ،ص 23 .

2/التوازن الاستراتيجي البسيط (التوازن الثنائي) هو الأكثر وضوحا ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين او كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، والواقع أن هذا التوازن ينشأ من وجود كتلتين دوليتين، غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين ايضاً، و يغلب على هذا النوع من التوازن بين دولتين ان يكون توازناً اقليمياً ،ومن خصائصه ينشأ غالباً كنتيجة حتمية للتوازن الاستراتيجي المركب للحفاظ على المصالح الوطنية بين الأطراف ،والتوازن الاستراتيجي البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب و يؤدي اليها، ان مثل هذا النوع من التوازن لا يخلق الا مرحلة استقرار قصيرة الأمد ، وهي المدة الضرورية للأعداد الى الحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أيا كانت مدته ،وإن التوازن الاستراتيجي الثنائي هو الاسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة .

–التوازن الاستراتيجي المرن و الجامد: فالتوازن المرن : هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي و اقتصادي و اجتماعي موحد او متجانس؛ و لذلك يطلق عليه احيانا توازن الأنظمة المتجانسة او توازن الأنظمة المتعادلة .أما التوازن الجامد : هو على العكس ، يقوم بين دول تنتمي الى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية او حضارية متناقضة أو متنافرة ؛ ولذلك يطلق عليه احيانا توازن الأنظمة المتنافرة او الأنظمة الثورية[1].

3/ ابعاد التوازن الاستراتيجي :

–التوازن الجيوستراتيجي .وهو التوازن الذي تشكل بعدَ انهيار الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الباردة، وهوَ ما اهتمت بهِ دوائر الفكر الأمريكي لاسيما بمنطقة الإقليم الاوراسي، لما تؤسسه الأخيرة من فراغ سياسي سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى ملئهِ . من خلال استراتيجية توسعية في الأقاليم التي شكلت فراغاً استراتيجياً ، مستندة على إرثٍ تاريخي للتوسع تلبية لمصالح ورغبات أمريكية[2]. لضبط حركة التوازنات، ومن تلك القوى التي تمتلك قدرات عسكرية هائلة، الولايات المتحدة وروسيا، فضلاً عن قوى تمتلك قدرات اقتصادية مثل(الصين واليابان وألمانيا) ويعرف التوازن الجيواستراتيجي العالمي بأنه التعادل النسبي المتكافئ في الإمكانيات وجميع عناصر القوة البنائية والسلوكية والقيمية(الملموسة وغير الملموسة)التي

(1) لبنى خميس مهدي ،التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 11/أيلول/2001 ،أطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، بغداد ،ص 13–15 .كذلك انظر : إبراهيم أبو خزام ،العرب وتوازن القوى القرن الحادي والعشرون ،مكتبة طرابلس العالمية ،طرابلس ،1997 ،ص ص 120–121 .

(2) مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي "دراسة في إشكالية التأثير والتأثر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014 ، ص30

تحتوي عليها القوى العالمية والقوى المتحالفة معها ضمن النطاق الجيو–عالمي ، وما تمارسه من سلوك فاعل أو أداء استراتيجي عالمي فضلاً عن ما تهيمن عليه من مناطق حيوية جيواستراتيجية مناطق نفوذ.

–التوازن الجيو –اقتصادي: ظهر المصطلح سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي(ادورد لوتواك)، ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، بدلاً من السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم .وبحسب ما طرحه (ادورد)، فإنَّ الهدف المركزي للجيو اقتصادي هو تمكن الدولة أو الشركة من السيطرة أو الحفاظ على وضعية قوية ومحصنة ضمن الاقتصاد العالم[1]، وهنا ترتكز الجيواقتصادية على العلاقة بين قوة الدولة والمجال الجغرافي كما ويُقصد بالجيواقتصادية بأنها" توظيف الأدوات الاقتصادية والمالية لتعزيز المصالح القومية والدفاع عنها، ولتحقيق نتائج جيوسياسية مفيدة للدولة، والتأثير من ناحية أخرى، على الاجراءات الاقتصادية التي تتخذها الدول الأخرى ضد الأهداف الجيوسياسية للدولة ."وتتمثل هذهِ الأدوات في السياسات التجارية، وسياسات الاستثمار، والعقوبات الاقتصادية، والفضاء السيبراني والمساعدات الاقتصادية، والسياسات النقدية وسياسات الطاقة والسلع وغيرها .[2]

ثالثاً/ أنماط التوازن الاستراتيجي(الدولي والإقليمي.) عند تفسير العلاقات الدولية في حدودها الدولية أو الإقليمية تتداخل أبعاد التوازن مما يدفع الباحثين والدارسين في هذا المجال إلى التعريف بهذهِ الأبعاد لتوضيح ما تتوصل إليه العلاقات أو الاتفاقات في الماضي أو الحاضر وحتى المستقبل، من أحداث يمكن أن تغير مسار دول وشعوب تحت التأثير التوازني، لا جدال في إنَ توازن القوى هو قانون تاريخي سواء أكان تعلق الأمر بالتوازن الدولي أم الإقليمي. فكلاهما لا يمكنه العمل من دون الاعتماد على الاخر أي يكمل بعضهما البعض .

1/ التوازن الاستراتيجي الدولي . يمكن تعريف التوازن الدولي بأنه حالة من التساوي في القوة بين الدول سواء أكانت قوة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية، بما تجعل سلوك الدول معَ بعضها البعض يتسم بالمرونة والتفاهم، وتقبل اللجوء للوسائل السلمية في التعامل عند الدخول في صراعات وحروب .والتعريف العلمي؛ لذلك يشير الى حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة من المتغيرات المترابطة في

(1) نبأ احسان شريف حسن ،مصدر سبق ذكره ،ص 24–26 .

(2)سناء نسراتي، مفهوم الجيواقتصادية، الحوار المتمدن، العدد (3807)، 2012،بحث متاح على شبكة الملعومات الدولية (الانترنت) على الرابط :– https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=

النظام الدولي تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات مع رضى الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم [1].

2/ التوازن الاستراتيجي الإقليمي . لا شك أنَّ الحديث عن التوازن الاستراتيجي الإقليمي الشامل ينسحب على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما يحقق قلباً بشروط تأثير التوازن الفرعي على التوازن الرئيس لاسيما عندما يظهر الطرف الإقليمي أهميته وقدرته العسكرية والاقتصادية ليستطيع تأدية دوره لحساب القطب العالمي، وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي .ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف لكنها ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة، ويفترض في التوازن الاستراتيجي الإقليمي، من وجهة نظر علمية سياسية ، توفر ركائز بنيوية أساسية تتجمع في مستويات جغرافية بشرية، اقتصادية، عسكرية، سياسية، وهذه المستويات يجب أن تتفاعل فيما بينها لتشكل الأهمية الاستراتيجية للدولة في لعبة التوازن الإقليمي، التي غالبا ما تدفع الدولة نحو السعي لتحقيق حضورها الواقعي لحيازة مقومات المكانة الأكبر [2].

وعليه فبعد التعرف على مفهومي الجيوبوليتك والتوزان والتوازن الاستراتيجي فأن تحقيق التوزان من الطبيعي سيكون على الأرض سواء جغرافياً او اقليمياً او دولياً وهذا ان دلة يدل على المكانة المتميزة والدور الريادي للجيوبوليتيك واثره في تحديد نمط وسلوك الوحدات السياسية وتفسير التوزان والتوازن الاستراتيجي بينها وهذا ما سيحاول البحث سبر غوره من خلال المبحث الثاني .

المبحث الثاني

التفسير الجيوبوليتيكي في تحقيق التوازن الاستراتيجي

مثل البعد الجيوبوليتيكي منذ القِدم دوراً ريادياً في تحديد نمط سلوك الوحدات السياسية وتصوّرات القادة والمجتمعات للدور الذي ينبغي أن تضطلع به دولهم والمكانة التّي ينبغي أن يأخذها مجتمعهم في علاقته ببقية الوحدات السياسية والمجتمعات، سواء في زمن الحرب أو في أوقات السلام. لقد لاحظ أرسطو أهميّة الجغرافيا في علاقتها بالسياسة فقام بدراسة البيئة أو المحيط الطبيعي من حيث تأثيره في الطبيعة البشرية والضرورات الاقتصادية والعسكرية للدولة النموذجية، فقد كان الفضاء الفيزيائي أساساً لتفكيره

(1) فراس محمد أحمد الجحيشي ، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة " ط 1 ،الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2015 ،ص 27

(2) نبأ احسان شريف حسن ،مصدر سبق ذكره ،ص 30 .كذلك انظر : فراس محمد أحمد الجحيشي، ص107.

ذاك، وهو ما فعله هيرودوت أيضاً أكبر مؤرخي اليونان القديمة[1]. الذي أكد أهميّة ودور موقع اليونان الجغرافي ذي الإقليم المعتدل في تأهيل الإغريق ليتبوؤوا السيادة العالمية آنذاك على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار، ذلك أنه إقليم يحمل بذور قوته في ذاته، وقد أخذ آخرون من اليونان القديمة يفسّرون التغيّرات السياسية بين المدن والدول في ضوء أشكال السطح المختلفة[2]، فإقليم (أتيكا) اليوناني الذي برز على سطح السياسة الإغريقية فترة طويلة كان قد نمى سياسياً وازدهر حضارياً نتيجةً للظروف الطبيعية التّي جعلته آمناً من الغزو، فصار مكاناً آمناً يُلتجأ إليه بسبب فقره الطبيعي في موارده المحليّة، وقد رأى المؤرخ الإغريقي الشهير ثيوسيديدس أنّ هذه الظروف كانت مخالفة لظروف إقليم (هيلس) والتّي جعلته مسرحاً مستمراً للصراع[3]. إلى ذلك، سجل صاحب مدرسة الحوليات الفرنسية في التاريخ وصاحب كتاب: البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني، فرناند بروديل، أنّ عوامل التربة الفقيرة والخطرة على طول البحر المتوسط وتمازجها مع مناخ لا يمكن توقّعه ومُعرّض للجفاف كان قد حفّز الفاتحين اليونان والرومان قديماً، ما يعني أنّ الشعوب والدول عادة ما لا تتحكّم في مصائرها، فهناك شيء أكبر من الرغبات والخطط العقلانية، شيء يدفع إرادتهم إلى هذا الاتجاه أو ذاك، وهي الجغرافيا وما انضوى تحتها من تضاريس وتراب وحدود للجيران[4].

لم يستبعد الواقعيون الجدد أيضاً عامل الجغرافيا في تحديد مصائر الدول والشعوب عبر التاريخ، فقد أشار العالم السياسي والاقتصادي الأمريكي روبرت غيلبين إلى أنّ عملية السيطرة على الأراضي وتوزيعها كانت – ولا تزال – الآلية الأساسية التّي حكمت توزيع الموارد النادرة بين الدول في النظام الدولي. لذلك كان التغيير السياسي الدولي مسألة إعادة توزيع للأراضي بالدرجة الأولى بين المجموعات أو الدول في أعقاب الحروب التاريخية الكبرى، ذلك ما جعله يرى أنّ الجغرافيا كانت ولا تزال آلية التنظيم المركزية للحياة الدولية. كما يشير الى أهميّة الحدود الجغرافية في صوغ السياسات الخارجية للدول والكيانات السياسية عبر التاريخ، إذ تسهّل طوبوغرافية الأرض، وجود الماء، المناخ التفاعلات بين هذه الكيانات أو تعيقها، وأنّه لم يكن من مصادفات التاريخ أنّ الإمبراطوريات التاريخية العظمى والنُظم الدولية

(1) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2014، ص ص 51 – 52

(2) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ، ص 88

(3) محمد رياض، مصدر سبق ذكره ، ص55

(4)Importance of Geography in World Politics, The Montréal Review (1 June2009 ,An article is available on the International Information Network (Internet) at the link ,https://bit. ly/2TyvH97.

تشكلّت حول طرق المواصلات المائية كأحواض الأنهار القديمة في آسيا والشرق الأوسط والبحر المتوسط حتّى الأزمنة الحديثة. يعطي مثالاً عن ذلك بالقوة البحرية التي اكتسبتها بريطانيا العظمى بسبب موقعها الجغرافي المتميّز والذي مكنها من بناء أسطول بحري ضخم والسيطرة على البحار وطرق وصول أوروبا القارية إلى العالم الخارجي وحرمان منافسيها من مستعمراتهم في الخارج، منها السيطرة على ما أسماه «المفاتيح الخمسة التي تُقفل العالم» أي مضيق جبل طارق، سنغافورة، دوفر، رأس الرجاء الصالح والإسكندرية[1].

بالرغم من التراجع النسبي لعلم الجيوبوليتيك وللتفكير الجغرافي بعد سقوط النازية والفاشية، إلّا أنّ حقبة الحرب الباردة كانت على العموم بمثابة التجسّد الحقيقي للصراع الأزلي بين قوى البر وقوى البحر في التفكير الكلاسيكي للجيوبوليتيك مثلما يرى الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين، فقد حققت الثنائية الجيوبوليتيكية أحجاماً قصوى، فتماهت فيها التلاسوكراتيا (السلطة عن طريق البحر) مع الولايات المتحدة الامريكية، والتيلوروكراتيا(السلطة عن طريق البر) مع الاتحاد السوفياتي. لقد تطابقت حضارة وثقافة وأيديولوجيا كلّ من القوتين مع التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، وبذلك فقد لخصّ واقع المنافسة بينهما كلّ التاريخ الجيوبوليتيكي للمواجهة بين القوتين البحرية والبرية وتوزّعت مساحات أصقاع الكرة الأرضية كافة إلى مناطق خاضعة للتالاسوكرايا «لقرطاج الجديدة– الولايات المتحدة»، وأخرى للتيلوروكارتيا «لروما الجديدة–الاتحاد السوفياتي»[2]. تُقدّم لنا الأمثلة السابقة فكرة واضحة عن الأثر الحاسم لعامل الجغرافيا على طبيعة الإنسان، المجتمع، النظام السياسي وخيارات الدولة في العالم القديم. فالجغرافيا كانت بمثابة القانون الثابت المتحكّم في تفاعلات البشر ومصائر الأمم على نحوٍ غير قابل للجدل أو التحدّي. إنّها الحتمية الجغرافية كما عبّر عنها الألمان في مدرستهم العضوانية ذات المنطلقات الوضعية المحضة ،والتّي صارت كالأساس الصلب الذي بُنيت عليه الجيوبوليتيك الكلاسيكية وظلّت بسببه مهيمنة قرابة قرن من الزمن[3].ولفهم اكثر عن طبيعة التفسير الجيوبوليتيكي في تحقيق التوازن الاستراتيجي سيتم توضيح ذلك من خلال المطالب التالية :-

المطلب الأول: الجيوبوليتيك والعولمة

(1) روبرت غيلبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة :عمر سعد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص 60-59

(2) ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم ، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس،2004، ص64-63.

(3) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ، ص 91.

في كتابه في ظلّ أوروبا، يذكر أستاذ الاقتصاد الأمريكي روبرت كابلان موقفاً حدث مع المفكر الفرنسي الشهير فولتير. ففي سنة 1755 حدث زلزالٌ كبير في لشبونة دمّر ثلاثة أرباع المدينة وقتل عشرات الألوف من الناس، قابل فولتير الزلزال باعتراض شديد ولم يتقبّله باسم العقل والثقافة، وراح يُقدّم نقده اللاذع لكل القوى الطبيعية التي لا يتحمّل الإنسان مسؤوليتها، إذ كان يردّد بأنّه يجب علينا ألّا نُسلّم أمرنا للطبيعة وأن نكون أقوياء لنتحدّى مثل هذه الأقدار المفروضة علينا. بعد قرنين من الزمن، وفي سنة 1953، كتب البروفيسور بجامعة أوكسفورد إسحاق برلين مقالاً مهمّا نُشر لاحقاً تحت عنوان «الحتمية التاريخية». كان مقالاً قويّاً جداً ضدّ القوى غير الفردانية الواسعة، على غرار الجغرافيا، والخصائص الإثنية والثقافية، البيئة، الديمغرافيا، والاقتصاد، مُلحّاً على الفرد بعدم تقبلّها أو البقاء رهيناً لها، فما عليه سوى الصراع ضدّها وألّا يقبل أيّ فلسفات قد تبدو بأنّها تستسلم لهذه القوى. إنّها النزعة الليبرالية في جذورها الأولى التّي يُقدّس فيها الليبراليون النزعة الفردانية مُعتقدين بأنّ الإنسان بوسعه تجاوز هذه الأقدار فما على الأفراد سوى أن يكونوا عازمين ساعين لذلك[1]. فمع نهاية الحرب الباردة، وجدت النزعة الليبرالية هذه مناخها الأنسب، إذ عرف العالم آنذاك تحوّلات بنيوية عميقة مسّت العالمين الأكاديمي والواقعي على حدّ سواء. وكان للجغرافيا كعامل حاسم، وللجيوبوليتيك كعلم مرتبط بالسياسات العليا للدول، حظّهما من النقاشات والقراءات النقدية. فقد تنامت الأفكار والطروحات المنادية بانتهاء عصر الجيوبوليتيك وبداية عصر جديد لم تعد فيه للأرض والجغرافيا أيّة أهمية تُذكر؛ عصر صار فيه العالم «قرية كونية» وتغيّرت فيه مفاهيم الزمان والمكان جذرياً. فقد عمّقت العولمة من الارتباطات والاعتماد المتبادل بين الشعوب عبر العالم، ما أدّى نتيجةً لذلك إلى خلق مستوى أعلى من الترابط اصطُلح على تسميته «المجتمع المدني الكوني» بعيداً من كلّ أهواء الغزو ومحفزّات الجغرافيا. يُعدُّ هذا الوضع في الحقيقة مختلفاً عن سابقه التقليدي والذي كانت فيه الدولة ذات السيادة اللاعب المهيمن الوحيد على المسرح العالمي. اليوم صارت مفاهيم من قبيل القرية الكونية، المجتمع الدولي والمجتمع العالمي القائم على حكم الرشادة العالمية مفاهيم مخفِّفة لحدّة الفوضى التّي تعتري بنية النظام الدولي[2]. يُعّد الكاتب الأمريكي توماس فريدمان عراب العولمة في أمريكا والعالم، إذ استغل منصبه ككاتب عمود الشؤون الخارجية في صحيفة عالمية مرموقة: النيويورك تايمز؛ «ليبشّر» قرّاءه ويوصل رسائل لهم مفادها أنّنا نعيش العصر الرقمي،

(1)Robert Kaplan, In Europe’s Shadow: Two Cold Wars and a Thirty-Year Journey Through Romania and Beyond (New York: Random House, 2016), pp. 51-53.
(2) Charles A. Kupchan, The End of American Era, U.S Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-First Century (New York: Vintage Books, 2003), p. 54.

حيث يعمل الديجيتال جنباً إلى جنب مع انتشار الأسواق العالمية على إحداث تحوّل في النظام الدولي. وقد شرح فريدمان ذلك بالتفصيل في كتابه: سيارة ليكسيس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة؛ جاعلاً من العولمة الملمح الأكثر بروزاً في هذا العصر الجديد ،وليس الجغرافيا مثلما كان سائداً في السابق، بعدما وحّد الجميع، وقوضّت الأسواق والشركات العالمية الآلة والتكنولوجيا من سيادة ودور الدول على المسرح الكوني[1]. أما في المجال العسكري، قضت الطائرات النفاثة والصواريخ الباليستية العابرة للقارات على أهميّة الجغرافيا وميّعت الأرض، كما صار التطوّر التكنولوجي الرهيب عاملاً رئيسياً ينبغي وضعه في الحسبان عند تحليل موازين القوى الدولية. فقد كانت هذه الموازين، كما يشرح البروفيسور تشارلز كابشان، خلال الحرب الباردة بين الشرق والغرب بدرجة أولى نتيجةً للمخرجات الصناعية وحجم الترسانات التقليدية والنووية للطرفين. اليوم صار فيروس الكمبيوتر ربّما أكثر الأسلحة فتكا حتّى من طائرات[2]

ان كلّ هذه العوامل حتمّت على باحثي الجيوبوليتيك والمنظّرين المهتمين بدور الجغرافيا في علاقاتها بالتفاعلات الدولية وبنية النظام الدولي أن يطوّروا معنى ومضمون العامل الجغرافي في التحليل لكسب الحجّة في مناقشة النظريات الجديدة، ولا سيّما تلك المنتمية إلى المنظور المابعدي أو تلك المروِّجة لمقولات العولمة وعصر الاقتصاد على غرار النظرية الليبرالية بفروعها العديدة.

لقد دخل باحثو الجيوبوليتيك في مهمّة المحاججة بأهميّة الجغرافيا في عصر العولمة والتكنولوجيا مع نهاية الحرب الباردة. وصاحب المحاججة عملية إعادة تأهيل هذا الحقل المعرفي ليتناسب مع الطروحات الجديدة والتحوّلات الناجمة عن التغيّر في بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات العالمية. فعلى المستوى الأكاديمي برزت جملة من الطروحات النظرية الجديدة المنطلقة من منظور آخر غير وضعي وذلك منذ انتشار طروحات الانيتشاويين الجدد في فرنسا؛ على غرار ميشال فوكو وحفرياته، وجاك ديريدا ومقاربته التفكيكية. فقد انتشرت ما بعد البنيوية والبنائية، حيث أبرزت الأولى دور اللغة في السياسة، الحياة الاجتماعية والسياسة الخارجية، بينما ادّعت الثانية أنّ الجوانب المهمّة للعلاقات الدولية هي التاريخ والبناء الاجتماعي بدلاً من النتائج غير المرئية للطبيعة البشرية وغيرها من الصفات الأساسية للسياسة العالمية. إنّ النقاشات الفلسفية والإيبيستيمولوجية الحديثة ثمّ التطور الذي عرفه حقل العلاقات الدولية

(1) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ، ص 92. كذلك انظر محمد طي ،مصدر سبق ذكره ،ص 45.

(2) Agnieszka Legucka, «New Geopolitics – What is Actually «New»?,» The Copernicus Journal of political Studies, nos. 2 - 4 (Warsaw-Poland, 2013), pp. 10-11.

غيّرا معنى الجيوبوليتيك. فالجيوبوليتيك التقليدية التّي تركّز على مبدأ الحتمية الجغرافية والتّي تحلّل بدورها العلاقة بين العوامل الجغرافية والخيارات السياسية قد اختفت بالفعل كما يُحاجج الكثيرون. والعملية البحثية القائمة على استخلاص النتائج أساساً من عوامل: الأرض، البُعد عن البحر، حجم الإقليم، المناخ والمجال... إلخ قد انتهت، كذلك فإنّ المكانة الجيوبوليتيكية الأكبر المتعلقة بذلك الصراع الأزلي بين قوى البر وقوى البحر قد انتهى أيضاً. لقد تغيّر الحال مع التطور العسكري والتكنولوجي، ولا سيما مع الأسلحة النووية التّي قلّلت أهميّة العوامل الجيوبوليتيكية الكلاسيكية على غرار: الإقليم، والديمغرافيا والاقتصاد؛ وبدا أنّها من غير الممكن أن تُحدث أيّ فارق في عالم اليوم. لقد أدّى التطور التكنولوجي، وليس العسكري وحسب، إلى المساهمة في تسريع وتيرة العولمة. وبدا للعديد من الباحثين «أنّ مسار العولمة قد نزع سلاح الجيوبوليتيك»، وأنّه ينبغي التركيز على حقل الاقتصاد بدلاً من الجغرافيا، وعلى التعاون الدولي والأسواق العابرة للقوميات بدلاً من دراسات التنافس القائم تقليدياً على الأرض. فالعولمة إذاً حسب طرح هؤلاء الباحثين قد قضت على الجيوبوليتيك بالفعل.[1]

تكيّفاً مع الظروف الجديدة صعد نجم الجيوبوليتيك النقدية أو الجيوبوليتيك البديلة أو جيوبوليتيك ما بعد الحداثة، وكلّها تسميات لذات التخصّص، حاجج أصحاب هذا التخصّص وغيرهم بأهميّة البنى التاريخية والاجتماعية في تحليل العلاقات الدولية بدلاً من الارتكاز على العوامل المادية في التحليل على غرار الجغرافيا أو النتائج الحتمية للطبيعة البشرية أو سمة الفوضى الدولية التّي روّج لها الوضعيون كمعطى حتمي. كما كان لظهور مصطلح المنظور مع توماس كون أثر بليغ في إحداث نقلة نوعية في طبيعة النقاشات النظرية داخل حقل العلاقات الدولية عموماً آنذاك، وكلّها عوامل ساهمت في صعود حقل نجم الجيوبوليتيك النقدية بكونها البديل الأنسب للجيوبوليتيك التقليدية التي غدت مرتكزةً على أسسٍ هشّة غير قادرة على المحاججة في عصر التكنولوجيا والعولمة كما يدّعي هؤلاء. وأنّ هذه التحوّلاتٍ المعرفية متزامنة .فقد تحدّت المدرسة الفرنسية منذ زمن عضوانية الألمان وارتكازهم على مبدأ الحتمية الجغرافية في التحليل، بل وحاولت كسر هذه الحتمية من خلال تركيزها على الإنسان صانع القرار بوصفه الفاعل الأهم على المسرح الدولي القادر على تفعيل هذه الأرض أو تعطيل قدراتها عبر مبادراته السياسية[2].

(1) Agnieszka Legucka, «New Geopolitics – What is Actually «New»?,» The Copernicus Journal of Political Studies, nos. 2 - 4 (Warsaw-Poland, 2013), pp. 10-11.

(2) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ، ص94 . كذلك انظر محمد طي ،مصدر سبق ذكره ،ص ص 7-8.

لقد عرفت الجيوبوليتيك النقدية فروعاً واهتمامات عديدة نظراً إلى توسعتها مجال الاهتمام ومتابعة النشاطات الإنسانية بمختلف مجالاتها، فظهر على سبيل المثال: الجيوبوليتيك الشعبية، الجيوبوليتيك الماورائية، الجيوبوليتيك الافتراضية، جيوبوليتيك الأفلام والمسلسلات، جيوبوليتيك الرياضة وكرة القدم وغيرها. وبالرغم من الثراء والتنويعات المثيرة التّي قدّمها أصحاب مثل هذه الطروحات من جهة، ومحاولتهم الإبقاء على حضور وأهميّة حقل الجيوبوليتيك من جهة أخرى، إلّا أنّ السؤال الذي ظلّ مطروحاً بقوة بعد كلّ هذه التنويعات: هل بقيت الجيوبوليتيك جيبوليتكاً؟

إنّ الشعور بالحسرة وضياع الطروحات الوضعية الجدّية لهذا الحقل بين ضربات العولمة من جهة، وما أحدثته النزعة التهديمية التفكيكية التي حملتها التيارات ما بعد الوضعية من جهة أخرى، حفز ثلّة من العقول الجيوبوليتيكية على ضرورة بعث هذا العلم من جديد الذي بدأ يفقد «خصوصيته العلمية الوضعية» بسبب هذه العوامل، ومن المؤكّد أنّ الوقائع الجديدة التّي يعرفها العالم المعاصر ساهمت إلى حدّ بعيد في التحفيز نحو هذا الاتجاه وتوفير الحجج الإمبيريقية له بشكل أحيا من جديد الطروحات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية الوضعية التّي حاججت بدورها من جديد باستمرار الدور الفاعل لعامل الجغرافيا في تفسير عالمنا المعاصر بنفس الطريقة التّي كانت تفعل في عالم ما قبل العولمة والثورة التكنولوجية(1).وهذا ماسيحاول البحث توضيحه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة

كيف تظلّ الجغرافيا عاملاً قويّاً في تحليل وتشكيل الشؤون العالمية للقرن الحادي والعشرين؟ منذ زمن ثيوسيدايدس وابن خلدون مرّ العالم بتحوّلات عديدة، وعرف تعاقب كيانات سياسية مختلفة الطبيعة والتكوين، بفعل عدّة عوامل تهمّنا الجغرافيا منها أساساً، لكن وبالرغم من كلّ هذه التحوّلات تظلّ الجغرافيا بمثابة القانون الأكثر ثباتاً والعامل الأكثر حسماً في تحديد التفاعلات القائمة فيه. لقد انتقلت مراكز الحضارة من العالم القديم إلى العالم الجديد بعد حملة واسعة من كشوف جغرافية غيّرت وجه التاريخ، وبرزت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مراكز قوى جديدة بدلاً من أثينا، روما، بغداد وفارس، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، الهند والبرازيل، كما بإمكانها أن تنتقل مستقبلاً إلى نطاقات جغرافية أخرى، ولاسيما تلك التّي تتمتّع بسهولة الاتصال بموارد الطاقة والاقتصاد المهمّة أكثر من غيرها، أو تلك التّي تتمتّع بكفاءة أعلى من غيرها في استخدام تلك الموارد. فلمثل هذه المناطق

(1) ألكسندر دوغين، مصدر سبق ذكره ، ص ص 102-103

احتمالات البقاء وبسط النفوذ أو السعي إليه مقارنة بالمناطق الأخرى . فالجغرافيا كانت، ولا تزال، سبباً وراء أهميّة دولة ما وريادتها في مقابل تدهور وانحدار دول أخرى.[1]

لقد نظر الجيوبوليتيكيون الجدد إلى الطروحات العولمية المشار إليها سابقاً كأوهام معرفية، بل إنّ بعضهم رأى أنّ العولمة كان لها أثر إيجابي في الجيوبوليتيك. في هذا الصدد يحاجج الباحث ستانيسلاوبيلين بأنّ كلاّ من العولمة والجيوبوليتيك هما وجهان لعملة واحدة كما يُقال، فكلاهما يُعدُّ مهمّاً مركزياً في عملية تحليل العلاقات الدولية. فالجيوبوليتيك تهتّم بتوازن القوى التي تمثّلها الآن أو من المحتمل أن تمثّلها مستقبلاً القوى العظمى، في حين تقوّي العولمة في الحقيقة من عملية نمو الاعتماد المتبادل، التعاون الدولي وعملية إنضاج التكاملات الدولية والإقليمية وبالتالي تحقق التوازن الاستراتيجي، فهي تقلّل إذاً من المنافسات الجيوبوليتيكية لكنّها لا تُلغيه[2]. لذلك، فالجغرافيا لا تزال مستمرة التأثير معنا في هذا العصر، من الممكن أنّه قد تمّ «نسيانها لكنّها لم تُهزم بعد» على حدّ تعبير عالم الجغرافيا بجامعة جونز هوبكينز ياكوب ، كذلك يُحاجج كولن س.غراي والذي عمل مستشاراً للشؤون العسكرية في الحكومتين الأمريكية والبريطانية، بأنّ: «إلغاء التكنولوجيا للجغرافيا يتضمّن ما يكفي تماماً لأن يُطلق عليه تسمية مغالطة معقولة»، ويضيف محاججاً بما حدث في حربي أفغانستان والعراق بقوله: «لقد رأينا ما حدث في العراق وأفغانستان، يتطلّب الأمر – دوماً – ممارسة النفوذ أو السيطرة المستمرة على الأرض. فالوجود المادي لأفراد مسلّحين في منطقة معيّنة يُعدّ أمراً ضرورياً». هذا ما جعل روربت كابلان يرى أنّ أي شخص قد يعتقد حقّاً أنّ الجغرافيا قد تضاءلت أهميّتها بصورة محورية فهو شخص شديد الجهل بالخدمات اللوجيستية العسكرية، وهي العِلم المعني بنقل كميات كبيرة من الرجال والعتاد من قارة إلى أخرى لقد كتب الإنكليزي غوردون إيست معترفاً بالوضع المركزي للجغرافيا يقول إنّ: «الطبيعة تفرض والإنسان يُنفّذ»، من المؤكّد أنّ أفعال الإنسان تكون مقيّدة بالبارامترات التّي تفرضها الجغرافيا. صحيح أنّ الإنسان هو الذي يبادر ويستخدم الجغرافيا أو يُعطلّها، لكنّ الجغرافيا هي التّي تحدّد مصيره. هذا ما لخصّه ماكيندر في جملة واحدة حينما قال إنّ: «الإنسان هو من يبادر وليس الطبيعة، لكن الطبيعة هي التي تتحكّم بشكل أكبر»[3]. ومن خلال المطلب الثالث من المبحث الثاني سيحاول البحث عرض أبرز الباحثين المحاججين باستمرار أهميّة الجغرافيا (كمعطى مادي مسبق) في تحليل عالم اليوم

(1) محمد رياض، مصدر سبق ذكره ،ص ص 52-54

(2) Agnieszka Legucka ,Op. cit.p:11

(3) Importance of Geography in World Politics, op.

(الجديد – القديم)، والذين استطاعوا بطروحاتهم أن يعيدوا من جديد لنظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكية حيويتها ومحوريتها في التحليل، أو ما نُسميّه هنا «الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون الجدد». فهم كلاسيكيون لأنّهم وضعيون في الطرح يستندون أساساً إلى الحتمية الجغرافية في التحليل، وهم جدد نظراً لتكييفهم للعوامل الجديدة الفاعلة مع طروحاتهم الوضعية من دون الإخلال بأسس هذا المنظور على غرار تكييفهم لدور صنّاع القرار، نخب القيادة وما يرتبط بها من مدركات، فضلاً عن استخدامهم لعامل الجغرافيا في تحليل السياسات الخارجية للدول.

المطلب الثالث: الجيوبوليتيك واستراتيجيات التوزان داخل المجال

مع التحولات المتسارعة التّي شهدتها السياسة العالمية وانتشار مختلف مظاهر الأخطار والتهديدات التّي يمكن أن تستهدف كل الدول والأفراد على حدّ سواء، والتّي تجعل من عالمنا عالماً خطيراً حقاً، استمر بعض الباحثين في تأكيد أهمية الجغرافيا في هذا العصر الجديد، فأروا على سبيل المثال أنّه من الضروري إيلاء الانتباه لما يحدث في أماكن بعينها من العالم على غرار النزاعات في «الشرق الأوسط»، الخليج العربي، الصين، باكستان، أفغانستان، والهند. لقد شبّهوا هذه الأماكن بأخطار الزلزال الذي يحتاج إلى انتباه وفهم بدلاً من مجرد التحذير من الدمار الذي سيخلف حتماً في المستقبل[1]،ومن هؤلاء الباحثين:

1/بول كيندي(أستاذ الجيوبوليتيك البريطاني) ودول الارتكاز الجيوبوليتيكي في القرن الحادي والعشرين. فقد اكد مع مجموعة من الباحثين في دراسة صدرت عام 1996 بعنوان (الدول الارتكازية والاستراتيجية الأمريكية)، دعوا فيها إلى التركيز على موجات اللااستقرار القادمة والتّي يمكن أن تلحق بانهيار قوى إقليمية معينّة سمّوها الدول الارتكازية وهي عبارة عن «دول ذات مساحات جغرافية شاسعة وموقع متمركز، إذا سقطت فريسة للاضطرابات الداخلية فإنّها ستكون نقاطاً ساخنة، لن تُحدّد مستقبل أقاليمها فحسب، بل سيكون لذلك أثر سلبي في الاستقرار الدولي بأكمله». يمكن أن تكون الأسباب المحتملة لهذا الاضطراب الداخلي: الاكتظاظ السكاني، الهجرة، الاضطرابات البيئية، الأوبئة، الجريمة، والدول التّي تُرجح بأن تكون دولاً ارتكازية هي: المكسيك، البرازيل، الجزائر، مصر، أفريقيا الجنوبية، تركيا، الهند، باكستان وإندونيسيا، وعليه فبالرغم من تغيير ملامح العالم الجديد، تبقى أهميّة الجغرافيا ودورها في حسم مصائر الأمم، وبالتالي مكانة الدراسات الجيوبوليتيكية في فهم وتحليل العلاقات الدولية كنتيجة لذلك. فالحدود الجغرافية وسيادة الدولة لم يتم القضاء عليها بل هي تعود اليوم بقوة في صورة نزاعات وحروب

(1) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ، ص97

حدودية تُغذّيها عوامل القومية والانفصال، ففي كلّ بقعة من الأرض يمكن أن نرى ميلاً نحو الاستقلال وتأكيد حقّ السيادة عبر الأقاليم الجغرافية والذي يؤكّد مسألة حيوية الجغرافيا وديمومتها وأصالتها في كلّ هذه النزاعات، الأمر الذي يوحي أنّها ستستمر على هذه الأهمية في المستقبل أيضاً [1]

2/ زبيغنيو بريجنسكي والماكيندرية الجديدة: جاء المستشار الأسبق للأمن القومي الامريكي بنظرية جديدة يعيد فيها حيوية الأفكار التي جاءت بها نظرية «قلب العالم» في مؤلفه الشهير رقعة الشطرنج الكبرى. وبافتراض يقول أنّ السيطرة العالمية للولايات المتحدة، «الزعيمة الحالية لقوى البحر»، تبقى مفتوحة وغير مكتملة ما لم تعزّزها بالسيطرة على منطقة أوراسيا التي هي بمثابة الفراغ الجيوستراتيجي المتمّم لسيطرتها العالمية، إذا ما توافرت شروط ملء هذا الفراغ. فأوراسيا هي القارة الأكبر في العالم وهي المحور في مجال الجيوبوليتيك، تسيطر القوة التّي تتحّكم على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدّماً والأوفر في مجال الإنتاجية الاقتصادية ففيها تقريباً ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم. كما أنّها موطن الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم. فالدول الستّ التّي تلي الولايات المتحدة في ضخامة الاقتصاد وحجم الإنفاق العسكري تقع في أوراسيا، وفيها توجد جميع الدول النووية المعلنة في العالم باستثناء واحدة، وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثر سكاناً في العالم، والدولتان الأكثر تطلّعاً إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي.لهذا فهي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية. فهي لا تشغل لاعبين اثنين بل عدّة لاعبين يمتلك كلّ لاعب منهم كميّات متباينة من القوة. يستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب والشرق والمركز والجنوب، تحتوي النهايتان الغربية والشرقية للرقعة على مناطق كثيفة السكان، جيّدة التنظيم ومزدوجة بعدد من الدول القويّة. ما بين النهايتين الغربية والشرقية تمتّد مساحة وسيطة واسعة قليلة السكان وتعاني حالياً حالة سيولة سياسية وتشظٍّ تنظيمي ،وانه بالرغم عوامل التقدّم التكنولوجي والتطوّر الحاصل في ترسانات الدول العسكرية، وبالأخصّ ما فرضته الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات والأقمار الصناعية «عسكرة الفضاء» من قيود على فاعلية نظرية ماكيندر القديمة، فقد تمكّن بريجنسكي من إحياء الجيوبوليتيكا بحلّة جديدة، مُحاججاً باستمرار سيطرة المنافسة على الأرض على الشؤون الدولية، حتّى وإن أصبحت اليوم تتخذّ أشكالاً أكثر تمدّناً،

(1) Kupchan, The End of American Era, U.S Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-First Century, p. 53.

كذلك انظر: دانيال بيت لحم ، نهاية الجغرافيا: الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي وتحدي القانون الدولي ، المجلة الأوروبية للقانون الدولي ، المجلد. 25 ، العدد (1)، 2014 ،ص. 15.

يقول: «وفي إطار هذه المنافسة لا يزال الموقع الجغرافي يمثّل نقطة الانطلاق في تحديد الأولويات الخارجية للدول القومية، كما يظلّ حجم الرقعة الوطنية واحداً من أهمّ المعايير المكانية للقوة»[1].

3/ألكسندر دوغين والأوراسية الجديدة :بعد عامين من توليه الحكم في روسيا، أدلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتصريح جغرافي محض قال فيه: «نحن قوةٌ عالمية، ليس بسبب أنّنا نمتلك قوةً عسكريةً عُظمى وقوةً اقتصاديةً مُحتملة، ولكن نحن كذلك لأسبابٍ جغرافيةٍ، سوف نظلّ موجودين مادياً في أوروبا، وآسيا، في الشمال والجنوب، كما لنا في كلّ مكانٍ بعض من الاهتمامات والمخاوف». لقد عبّر بوتين بكلماته البسيطة عن تاريخ أصيل للمكانة التّي أولاها الروس وعلماؤهم الجيوبوليتيكيون لعامل الجغرافيا. فقد توارث الروس حبّاً قديماً للأراضي تكوّن عبر التطوّر التاريخي في سياق ضمان توسعِة الأمة الروسية. لهذا السبب، لم يكن من المستغرب أن يُولي الفكر السياسي والجيوبوليتيكي الروسي أهميّةً خاصةً لمسألة المجال ، وترجع الملامح الأولى «للجيوبوليتيك الدوغينية» إلى سنة 1991، حينما نشر دوغين مقالاً بعنوان: «حرب القارات» وقد تضمّن المقال تصوّرات دوغين الجيوبوليتيكية الكبرى للعالم، حيث وصف فيه ذلك الصراع الجيوبوليتيكي القائم آنذاك بين نمطين مختلفيْن من القوى العالمية، القوى البرية أو «روما الخالدة»، إذ ترتكز هذه القوى على مبادئ عديدةٍ مثل: الدولة المستقلة، الجماعة المحليّة، المثالية وتفوّق الخير المشترك. في المقابل توجد حضارات البحر، أو «قرطاجة الخالدة» والتي ترتكز على مبادئ مختلفةٍ مثل: النزعة الفردية، النزعة المادية إضافة إلى ميزة التجارة. وحسب تصوّر دوغين، فإنّ «قرطاجة الخالدة» كانت قد تجسّدت تاريخياً في أثينا الديمقراطية، الإمبراطورية الألمانية والبريطانية كذلك. أمّا اليوم، فهي مُمثّلةٌ بالولايات المتحدة، في حين تجسّدت «روما الخالدة» في روسيا. وبالنسبة إليه، فإنّ الصراع بين هذه النمطَيْن من القوى سوف يظلُّ قائماً إلى أن يتمكّن أحد الطرفين من تدمير الآخر كليّاً، ولا يمكن لأيّ نمطٍ من النظم السياسية أو أيّ مقدارٍ هائلٍ من التجارة البينية بين الطرفين أن يتمكّن من إيقاف هذا الصراع. لذلك، فمن الأفضل أن تُسارع روسيا (الخيِّرة) إلى هزيمة أمريكا (الشريرة) مثلما يقول، كما ينبغي أن تأخذ الثورة المحافظة، وفي سنة 1997، عزّز دوغين نظرته

(1)عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة االستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان ،2006، ص111، كذلك انظر:- زبغنيو بريجانسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، ترجمة : امل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2007 ،ص ص 47 -55

الأوراسية الجديدة في كتاب مُفصّل حمل عنوان: أُسسُ الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، والذي كان بمثابة إنجيل الأوراسيين الجدد في القرن الجديد[1].

وقد سعى لمواجهة طموحات الهيمنة الأمريكية العالمية، يدعو دوغين روسيا إلى تجنُّب التحوّل إلى مجرّد ملحقٍ للإمبراطورية الأمريكية، فإنّ عليها – في نظره – أن تسعى إلى إيجاد مراكزٍ متعدّدةٍ للقوة، لا ينبغي أن تكون مرتبطة بالولايات المتحدة وعولمتها وأن ترى فيها مركزاً، ولكن عليها خلق «فضاءاتٍ كبرى» عديدةٍ مُوحّدةٍ عبرَ شبكةٍ من التحالفات بين دولٍ عديدة. ومثل هذا «الفضاء الكبير» من شأنه أن يُنتج مركزاً – جديداً – للقوة. يرى دوغين هنا وجود العديد من مراكز القوة، أو ما يشبه الإمبراطوريات – الصغيرة – الناشئة في المستقبل. يمكن أن تكون مثلاً الاتحاد الأوروبي واتّحاداتٍ مختلفةٍ، أو دولاً منفصلةً في آسيا تشمل اليابان، الهند و«إسرائيل»، وتركيا وبالطبع إيران التي يراها دوغين حجر الزاوية لتحالفات أوراسيا وأكثر حلفاء روسيا أهميّةً إن لم تكن الأهم على الإطلاق. ينظر دوغين إلى الصين أيضاً بوصفها حليفاً محتملاً في مواجهة الولايات المتحدة، إلّا أنّه ينظر إلى الصين بوصفها حليفَ الملاذِ الأخير. في الحقيقة، فإنّ نظرة دوغين لعلاقات الصين مع أوراسيا نظرةٌ ذات شك بالرغم من الموقع الجيوبوليتيكي الأوراسي الواضح للصين. إنّ نشاط الصين التجاري الكبير مع الولايات المتحدة إلى جانب إمكان توسّعها الديمغرافي في الشرق الروسي البعيد وسيبيريا، كلّ هذه المسائل لا تزال تثير مخاوف دوغين. مع ذلك، لا يزال دوغين يأمل لأن تحدث ترتيباتٌ جيوبوليتيكيةٌ ذكيةٌ، من الممكن أن تجذب الصين إلى ائتلافٍ مناوئٍ لأمريكا ونشاطاتها الجيوبوليتيكية الخطرة. على سبيل المثال، يقترح دوغين أن توجّه الصين طموحاتها نحو الجنوب بدلاً من الشمال باتجاه روسيا. لذلك وحسب دوغين، فعلى أغلب دول أوراسيا أن تحشد جهودها ضدّ هذا العدو المميت لكلّ شعوبها وهو الولايات المتحدة، وأن تعمل على تشكيل تكتلاتِ دولٍ، شبه إمبراطورية، بما فيه تكتّل الدول المسلمة، والذي سيُكوّنُ إمبراطورياتٍ قوية، مستقلة ونووية. على روسيا أن تساعد هذه «الإمبراطوريات النووية» وأن تعمل على نقل أسلحتها النووية

(1) روبرت إستوف ، "الجغرافيا السياسية والجغرافيا السياسية الروسية: ظاهرة الفضاء ،المجلة الأوروبية، العدد (1)، من الجغرافيا السياسية ، 2013،ص ص 63-65.كذلك انظر :-

Anton Barbashin and Hannah Thoburn, «Putin's Brain, Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea,» Foreign Affairs (31 March 2014), pp. 1-2, <https://fam.ag/3cLBGOy>

إليها. يرى دوغين أيضاً، أنّ على طبيعة الجيش وشكله أن تكون متوافقةً مع اتجاه السياسة الخارجية للبلد، وموقعه الجيوبوليتيكي[1].

أخيراً، وإذا أردنا أن نُميّز أوراسية دوغين عن الأوراسية التقليدية التي تبنّاها كثيرٌ من الجيوبوليتيكين الروس سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، فإنّ أيديولوجية دوغين إيديولوجيةٌ مناهضةٌ للغرب، مناهضةٌ لليبرالية، هي إيديولوجيةٌ توليتارية، آيدوقراطية وتقليديةٌ اجتماعياً. لقد ألهم دوغين من بعده جيلاً كاملاً من الباحثين، ليس فقط في روسيا وإنّما في جميع أنحاء العالم، لافتاً انتباههم وموجّها أفكارهم وأبحاثهم باتجاه تعظيم دور العامل الجغرافي في تحليلهم للتفاعلات العالمية الراهنة، والنظر إلى الخارطة بطريقة مُجردّة من كلّ تعقيدات القرن الحادي والعشرين[2].

4/روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا والمعركة الأزلية ضدّ القدر: كتب الباحث الأمريكي روبرت كابلان كتابه الشهير انتقام الجغرافيا عام 2013، ما الذي تُخبرنا به الخرائط عن النزاعات القادمة وعن المعركة ضدّ القَدَر، حاول كابلان أن يُظهر استمرار أهميّة العامل الجغرافي في تكوين وتوجيه سلوكيات الدول لتحديد مسار التفاعلات الدولية القائمة، بالرغم من التحوّلات الطارئة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، والتّي سبّبت تضاؤلَ أثر عامل الجغرافيا على العلاقات بين الأمم. إذ يُحاجج كابلان " بأنّ عامل الجغرافيا أثبت من جديد وفي هذا العصر مدى أهميّته في تحديد مصائر الأمم، وأنّ الأمم التّي تجاهلت هذا العامل أثناء رسمها لسياساتها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية دفعت ثمناً باهظاً، إذ انتقمت منها تلك الجغرافيا التي أهملتها ولو بعد حين". لتوضيح هذه الفكرة، يضرب كابلان أمثلةً كثيرة، وأبزرها ذلك المتعلّق بما سُميّ «الحرب الأمريكية على الإرهاب» منذ أحداث الحادي عشر من أيلول. فحينما احتلت الولايات المتحدة أفغانستان ثمّ العراق، ظنّ المحافظون الجدد أنّ القوة العسكرية الضخمة والتكنولوجيا العسكرية الخارقة التّي تمتلكها الولايات المتحدة سوف تُمكّنها من إطاحة نظام طالبان بسهولة، ثمّ نظام صدّام بالعراق، يليها كلّ من «النظامَين المارقَين» في إيران وسورية وكلّ الدول «المارقة» تباعاً، وذلك من دون خسارة جنديٍ أمريكيٍ واحد، بفضل الطائرات المقاتلة المزوّدة بأحدث التكنولوجيات والصواريخ الضاربة العابرة للقارات، أو ما سُمّي نظرية «الصفر جندي» للعسكري أندرو كرينيبيفتش والتي طبّقها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في العراق خصوصاً. لكن، النتيجة كانت

(1) يمتري شلابينتوخ ، " دوغين ايرسموس نافذة على عقول النخبة الروسية أم حيلة فكرية ؟،" دراسات في الفكر الأوروبي الشرقي ، المجلد. 59 ، العدد (3) ، روسيا ، 2007 ، ص ص 219–220 .

(2) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ، ص 104

صادمةً جدّاً، إذ خسرت القوة العظمى الأولى في العالم حربَيْ أفغانسان والعراق، بعدما انتقمت جبال توروا بورا وتضاريس العراق الوعرة ومناخها الحار من العقل العسكري الأمريكي الذي تجاهل دورها الفاعل أثناء وضعه لخططه بالرغم من أفضلية التكنولوجيا الحربية التّي يحوزها[1]. فكانت الخسائر المادية والبشرية التّي تكبّدتها الولايات المتحدة عاليةً جداً . اما المثالٌ الآخر يوضّح من خلاله كابلان كيف لا تزال الجغرافيا تُساهم في تحديد مصائر الأمم، نموها وتدهورها أيضاً، وذلك حينما يُقارن بين الصين والبرازيل وأفريقيا، فيرى أنّ سبب اكتساب الصين أهميّة أكبر من البرازيل اليوم – وكلاهما قوة صاعدة – هي الجغرافيا المتباينة لكليهما، فحتّى لو افترضنا أنّ البرازيل تحظى بالمستوى نفسه من النمو الاقتصادي للصين وأنّ عدد سكانها يضاهي عدد سكان الصين، فإنّ البرازيل لا تمتلك خطوط الاتصال البحرية التّي تمتلكها الصين، كما أنّها لا تقع أساساً في منطقة معتدلة المناخ مثل الصين، التّي تمتلك طقساً منعشاً وأكثر خلواً من الأمراض. تُطلّ الصين على غرب المحيط الهادي وتمتلك عمقاً بريّاً يصل إلى آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز الطبيعي. الأكثر من ذلك، فإنّ كابلان يجعل من الجغرافيا متحكّماً رئيسياً في السلوك الخارجي للدول، فهي التي تفرض توجّهاً بعينه على دولة ما وتمنعه عن أخرى، يقول: «من الممكن أن تكون الجغرافيا كاشفة عن النيات بعيدة المدى لحكومة ما بنفس القدر الذي تكشفه مجالسها السرية، إنّ موقع دولة ما على الخريطة هو أوّل ما يحدّدها بصورة أكثر حتّى من الفلسفة الحاكمة لها».[2]

هذه الفكرة انتبه إليها روبرت غيلبين أيضاً من قبل، حينما أكّد أنّه وعلى الرغم من أنّنا نعيش في عالم تسيطر عليه الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فإنّ الموقع الجغرافي والمسافة لا يزالان عاملين مهمَّين في العلاقات الدولية، مستشهداً بالمكانة القارية للاتحاد السوفياتي زمن الحرب الباردة وكيف مكّنته من بسط نفوذه في كامل الاتجاهات، وكذلك العزلة الجغرافية النسبية للولايات المتحدة وغياب الجيران المعادين الأقوياء على حدودها مقارنة ببقيّة القوى الكبرى كروسيا أو الصين، ليضيف أنّ العامل الجغرافي عامل مهمّ في تحديد المصالح الوطنية والسياسات الخارجية لهذه القوى الكبرى. ما يُحاججُ به روبرت كابلان في كتابه انتقام الجغرافيا هو خلاف ما يدّعيه أصحاب النزعة الليبرالية الفردية. صحيح أنّ هناك الكثير من الحقائق والأمور التّي تحدّدُ من طرف الأفراد وتُشكّل من جانبهم، إلّا أنّ هناك أموراً

(1) روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذيُ تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة :إيهابعبد الرحيم علي ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ،الكويت ،)2015، ص ص 55–56 .

(2) المصدر نفسه ،ص ص 50–52

يتم تجاهلها دوماً في هذا الصدد، وأهمّها الجغرافيا، وهي العامل الذي يجب أن يُقبل على ما هو عليه، ويُتعامل معه بدلاً من مجرّد محاولة تجاوزه، فضلاً عن تحدّيه. لا يقصد بالجغرافيا ما يُفهم من المصطلح في القرن الحادي والعشرين، على أنّها مجرّد خريطة، وإنّما بمعناها كما كانت في القرن التاسع عشر الميلادي، حينما كانت الخريطة نقطة انطلاق للاستثمار في خطوط التجارة، الموارد الطبيعية، البيئة، المناخ، خصائص المجموعات الإثنية الثقافية. إنّ الجغرافيا تُقدّم لنا طريقة مختلفة للنظر إلى العالم لتحلّ محلّ كلّ الأشياء التّي نعرفها بخصوص قوى الأفراد[1].وهذا ماسيتم التعرف عليه من خلال المطلب الرابع

المطلب الرابع: البعد الجيوبوليتيكي وتحقيق التوزان الاستراتيجي خارج المجال

ان الواقعيين منذ إدوار هاليت كار(المؤرخ والدبلوماسي والصحفي الإنكليزي) ومعظم منظّري هذه المدرسة باختلاف تياراتهم لم يتجاهلوا أبداً دور العامل الجغرافي في تحليلهم لتفاعلات السياسة الدولية. على سبيل المثال، نظرية الواقعي جورج كينان المسمّاة «نظرية الاحتواء» هي نظرية جيوبوليتيكية محضة، كما أنّ نيكولاس سبيكمان (الجيوستراتيجي الهولندي الأمريكي) أحد أعمدة الواقعية الكلاسيكية وصاحب نظرية الإطار (الريملاند) الذي شكلّت مبادئ نظريته الجيوستراتيجية تلك، هذا فضلاً عن كتاب الحرب والتغيير في السياسة العالمية لروبرت غيلبين أو كتاب أصول الأحلاف لستيفن والت اللذين يأخذان بعين الاعتبار دور عامل الجغرافيا في عملية توزيع القوة بين الفواعل الكبرى أو في أسباب تشكّل الأحلاف العسكرية وانفضاضها. ففي هذا المجال فان المؤثّرات الجغرافية في أحد الطروحات المشتركة لكلّ من جون ميرشايمر وستيفن والت، وبالأخصّ في مقاربتهما النظرية المعروفة باستراتيجية التوازن خارج المجال قبل كلّ شيء، فقد لاحظ كلاهما كيف يساهم العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية للبلد وتحديد متطلّباته الأمنية، فقد رسم، ولا يزال يرسم في القرن الحادي والعشرين، سياسة خارجية وعسكرية مختلفة للولايات المتحدة مقارنة ببقية القوى الموجودة في أوروبا، فهذا البلد بالنسبة إليهما «مُباركٌ بنعمةِ الجغرافيا»، "إذ تتموقع الولايات المتحدة الامريكية بعيداً من ساحات الحروب في أوروبا منذ نشوء الدولة الويستفالية مروراً بالحربين العالمية الأولى والثانية)، مُحاطةً بجيرانٍ ضِعافٍ من الشمال كندا ومن الجنوب المكسيك، من الشرق سمكٌ، ومن الغرب سمكٌ على حدّ تعبيرهما في إشارةٍ إلى المحيطين الأطلنطي والهادي اللذّين يُمثلّان لها حصناً طبيعياً منيعاً"، الأمر الذي مكّن الولايات المتحدة

(1) جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ،ص 105–106 ،كذلك انظر :– روبرت كابالن ،مصدر سبق ذكره ،ص 49

الامريكية من بناء دولةٍ قويةٍ عظمى مُحصّنةٍ من تهديدات الأعداء المحتملين تتطلّعُ إلى ما وراء البحار في سياستها الخارجية.[1]

اما في آخر دراسة مشتركة نُشرت سنة 2016 على مجلة الشؤون الخارجية، دعا كلٌّ من جون ميرشايمر وستيفن والت صنّاع القرار في البيت الأبيض إلى تبنّي استراتيجية –قديمة محدّثة– أطلقا عليها تسمية استراتيجية التوازن خارج المجال، بهدف استدامة زمن الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الذي يشهد تحوّلات حتمية في غير صالح الريادة الأمريكية على العالم. فهذه الاستراتيجية تتيح للولايات المتحدة التخلّي عن تلك المجهودات الطموحة في إعادة تكوين بقيّة المجتمعات وتركّز بالتالي على ما يهمّها حقّا، أي حماية الهيمنة الأمريكية في النصف الغربي للعالم، ومواجهة المهيمنين المحتملين وعلى رأسهم الصين، فهما يُقسمّان العالم جغرافياً إلى نصف غربي تُهيمن عليه الولايات المتحدة حالياً، والنصف الشرقي به مجموعة من القوى الصاعدة أهمّها الصين التي تُحاول استنساخ تجربة الهيمنة الأمريكية في النصف الجغرافي الشرقي من العالم، مؤكدّين أنّ وضع الهيمنة العالمية غير ممكن إطلاقاً لوجود عامل جغرافي حاسم أو ما يُسميّانه «القوة المعيقة للمياه والمحيطات». فبسبب المسطحات المائية الضخمة تستحيل الهيمنة العالمية، حتّى بالنسبة إلى قوة خارقة كالولايات المتحدة، فهي في نظرهما مهيمنٌ إقليمي لا عالمي. لذلك وبدلاً من إدارة العالم، يمكن للولايات المتحدة أن تُشجّع بقية البلدان على أخذ زمام المبادرة في مراقبة القوى الصاعدة، ولا تقحم الولايات المتحدة الامريكية نفسها بالتالي إلّا عندما تستدعي الضرورة ذلك. هذا لا يعني التخلّي عن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى مفرطة وحيدة في العالم، أو التراجع عن «الحصن الأمريكي». فبدلاً من ادّخار القوة الأمريكية، فإنّ استراتيجية التوازن خارج المجال من شأنها أن تحمي الريادة الأمريكية لأمد بعيد في المستقبل، كما تحافظ على مكسب الحرية داخل الديار. وبعد أن يصف الباحثان الخصائص الجيوبوليتيكية التي وفّرت للولايات المتحدة أفضلية كبيرة مُضافة إلى قوتّها العظمى، يذهبان للتأكيد بأنّ استراتيجية التوازن خارج المجال تتيح للولايات المتحدة متابعة استراتيجية كبرى غير مكلفة في الوقت نفسه المحافظة على الأمن والحرية على أرضها وتكوين العالم على صورتها الخاصة من بعيد. فالاهتمام الأساسي لهذه الاستراتيجية ينصّب حول الكيفية التي ينبغي أن تُبقي الولايات المتحدة قويّة إلى الحدّ الممكن – من الناحية المثالية – إبقاؤها الدولة المهيمنة على الكوكب، أمّا واقعياً، فيعني ذلك المحافظة على وضع الهيمنة في القسم الغربي من العالم. وخلافاً للانعزاليين، يرى الباحثان أنّ على الولايات المتحدة أن تركّز على أقاليم جغرافية بعينها

(1) روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره ،ص 50

خارج القسم الغربي من العالم، فهي أقاليم تستحق كما يقولان «إنفاق الدم والثروة الأمريكية» دفاعاً عنها. واليوم هناك ثلاثة أقاليم أساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، منها إقليم شمال شرق آسيا، إضافة إلى أوروبا و«الخليج العربي». والسبب في دعوتهما إلى الاهتمام بإقليم شرق آسيا عموماً، هو ذلك القلق الأساسي داخل الولايات من صعود مهيمن إقليمي يمكن أن يهيمن على إقليمه – مشيران إلى الصين طبعاً – مثلما تهيمن الولايات المتحدة على القسم الغربي من العالم، بل ويدفع بقوتّه إلى الخارج، التي قد تمتّد إلى القسم الغربي من العالم، المجال الأوسع للنفوذ الأمريكي، ويتحالف مع بلدان فيه ضدّ المصالح الأمريكية هناك، لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تحافظ على التوازن الإقليمي للقوة هناك[1].

أمّا عن الطريقة التي تعمل بها هذه الاستراتيجية، فعلى الولايات المتحدة أن توازن مكانتها العسكرية في الأقاليم الثلاثة، محافظةً على توازن القوة فيها، فإذا لم تكن هناك علامة على ظهور مهيمن محتمل في الإقليم، فليس هناك سبب لنشر قوات بريّة وجويّة هناك، في المقابل، تحتاج قليلاً إلى إرساء عسكري كبير داخل الديار. ولأنّ ظهور مهيمن إقليمي يحتاج إلى سنوات عديدة، نظراً للإمكانيات الضخمة التي يحتاجها للسيطرة الإقليمية، فإنّ الولايات المتحدة سيكون لديها الوقت الكافي لمتابعته والاستجابة له في الوقت المناسب وبالطريقة المُثلى. إلى ذلك الوقت، على الولايات المتحدة أن تركّز اهتمامها على القوى الإقليمية الموجودة في كلّ منطقة، بوصفها خطّ الدفاع الأول بالنسبة إليها، سانحة لهم فرصة دعم توازن القوة في جوارهم الإقليمي، أو «ترحيل المسؤولية» للقوى الإقليمية أنّ لديهم مصلحة عظمى بعيدة المدى في الحيلولة دون أن تُهيمن دولة ما عليهم. أخيراً، إذا لم يكن لهذه القوى الإقليمية القدرة على الاحتواء المحتمل لهذا المهيمن في إقليمهم، فعلى الولايات المتحدة أن تُساعدهم في أداء هذه المهمّة، عبر نشر القوة العسكرية الكافية إلى ذلك الإقليم لتحويل ميزان القوة إلى صالحها وكبح طموحات القوة الصاعدة الراغبة في الهيمنة[2].

يُظهر هذا الطرح الجانب الجغرافي في التحليل بصورة جليّة، فهو تحليل جيوبوليتيكي محض متحرّر إلى حدّ بعيد من كلّ تعقيدات العالم الجديد الذي فرضته العولمة ومخرجاتها، فهو يظهر كسابقيه الهوس المستمر للدول بالأمن والنفوذ والهيمنة مثلما كانت في السابق تماماً.

الخاتمة

(1) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, « The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, Foreign Affairs, vol. 95,no. 4 , pp. 72-73, July-August 2016 .
(2)Ibid., p. 74.

كذلك انظر: جلال خَشّيبْ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 109– 110

من كلّ ما سبق نصل إلى القول بأنّ الجغرافيا ستظلّ صاحبة الدور الفاعل والأهمّ في تفسير، أو تكوين أو إعادة تكوين العالم المعاصر، وستظلّ معها الجيوبوليتيك الكلاسيكية في حلّتها الجديدة ذات قوة تفسيرية كبيرة ما دام المنطق الوضعي العلمي قادراً على الصمود والمحاججة بل والهيمنة في مقابل التيارات ما بعد الوضعية ذات النزعة التهديمية، وما دامت الدول وقياداتها تُقدّم أمثلة تجريبية متكرّرة على المسرح الدولي عن منطق الدولة وسياستها الواقعية المدفوعة دوماً بهوس البحث عن المصلحة وزيادة القوة وتعزيز الأمن وإدامة الريادة أو بسط الهيمنة الإقليمية والعالمية إن أمكن ولو بوسائل مختلفة تبدو جديدة أحياناً. إنّنا نصل في النهاية إلى تأكيد عبارة روبرت غيلبين الشهيرة حينما جادل بأنّه لو عاد اليوناني ثيوسيدايدس من القرن الخامس قبل الميلاد وعاش بيننا اليوم، فإنّه لن يبذل عناءً كبيراً في فهم عالم اليوم، ولن يكون باحثو العلاقات الدولية المعاصرين على دراية أكبر بقوانين هذا العالم أكثر من ثيوسيدايدس نفسه، لأنّ قوانينه أقرب إلى الثبات رغم التعقيد والتداخل الذي يمكن تسجيله في تفاعلاته الحاصلة منذ عصر ثيوسيدايدس بسبب مخرجات العولمة أساساً. ولعلّ عامل الجغرافيا يُعدّ أكثر هذه القوانين ثباتاً، والمتحكّمة في سلوكيات الفواعل، المقرّرة لمصائر الأمم والشعوب بسبب مخرجات العولمة أساساً ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي انطلق منها البحث.

اتساقاً مع ما تقدم توصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات تتمثل بالآتي:-

1-ثبات أثر الجغرافيا السياسية بيّن من خلال التحليل أن الجغرافيا لا تزال تمثل عاملاً حاسماً وثابتاً في تشكيل الاستراتيجيات الدولية، بصرف النظر عن تحولات النظام العالمي.

2-أهمية الموقع الجيوبوليتيكي في بناء النفود تلعب الدول ذات المواقع الجيوبوليتيكية الحساسة دوراً محورياً في موازين القوى، لا سيما عند تقاطع المصالح الدولية والممرات الحيوية.

3-الجيوبوليتيك كأداة تفسيرية وتحليلية أثبتت الأدبيات والممارسات الواقعية أن الجيوبوليتيك يوفّر إطاراً تحليلياً متقدماً لفهم ديناميكيات الصراع، وتحديد اتجاهات التوسع أو الانكفاء الاستراتيجي للدول.

4-الارتباط الوثيق بين الجيوبوليتيك والأمن القومي، والعلاقة بين الموقع الجغرافي والأمن القومي علاقة عضوية، حيث تمارس الدول سياسات دفاعية وهجومية نابعة من بيئتها الجغرافية.

5-ديناميكية البعد الجيوبوليتيكي رغم طبيعته الهيكلية، فإن البعد الجيوبوليتيكي لا يخلو من التحوّل نتيجة لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي قد تعيد تشكيل التوازنات.

6-صحة الفرضية البحثية تؤكد نتائج البحث أن الموقع الجيوبوليتيكي الفاعل يضفي للدولة قدرة مضاعفة على التأثير في محيطها، مما يدعم الفرضية القائلة بأن الجيوبوليتيك عنصر حاسم في بناء التوازنات الاستراتيجية.

بناءاً على الاستنتاجات المقدمة نضع بين يدي صانعي القرار الاستراتيجي مجموعة من المقترحات:

1- إعادة هيكلة السياسات الوطنية وفق معطيات الجغرافيا إذ ينبغي إدماج التحليل الجيوبوليتيكي في كافة مراحل التخطيط الاستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بالأمن والدفاع والعلاقات الدولية.

2- الاستثمار في البنية التحتية الجيوبوليتيكية كتطوير الموانئ، الممرات التجارية، والطاقة الحدودية في المواقع الجغرافية الحساسة يُعزز من موقع الدولة التفاوضي وقدرتها على التأثير.

3- تعزيز التحالفات بناءً على تقاطعات جيوبوليتيكية إذ يجب توجيه السياسات الخارجية نحو بناء تحالفات استراتيجية مع دول تشارك في نقاط تماس أو ممرات جيوبوليتيكية مشتركة.

4- إدارة المخاطر الجيوسياسية باعتماد أدوات تنبؤية من خلال استخدام نماذج تحليل المخاطر الجغرافية والسيناريوهات المستقبلية لتفادي الأزمات أو الاستعداد لها بشكل استباقي.

5- تحقيق التوازن بين الجيوبوليتيك الصلب والناعم، والمواءمة بين استخدام أدوات القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) وأدوات القوة الناعمة (الدبلوماسية، الإعلام، الثقافة) أمر ضروري لتعزيز الموقع الجيوبوليتيكي بطريقة ذكية ومستدامة.

المصادر والمراجع

المصادر العربية .

اولاً/ القرآن الكريم: سورة الحجر.

ثانياً /القواميس والمعاجم :

1- إبراهيم مصطفى وأخرون ، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 2010 .

2- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1 ،مركز الخليج للأبحاث ،السعودية ، 2004 .

ثالثاً/الكتب العربية والمترجمة :

1- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ،طرابلس،2004.

2- خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط 1، دار أسامة، الأردن ، 2010.

3- روبرت غيلبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة :عمر سعد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

4- روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذيُ تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة :إيهاب عبد الرحيم علي ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،2015.

5- ريشارد ليدل، توازن القوى في العلاقات الدولية- الاستعارات والاساطير، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2000 .

6- زبغنيو بريجانسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، ترجمة : امل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2007.

7- ضياء عبد المحسن محمد ، الجغرافيا الجيوبوليتكية ،ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، 2016.

8- فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة"، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2015.

9- محمد ازهر السماك ،الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق ،ط1 ،دار اليازوري العلمية ،العراق ،2011 .

10- محمد جودت عامر، توزيع القوة ومستقبل التوازن العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ، 2018.

11- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2014.

12- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ، مصر ،2014 .

13-إبراهيم أبو خزام ،العرب وتوازن القوى القرن الحادي والعشرون ،مكتبة طرابلس العالمية ،طرابلس ،1997.

14-عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى دراسة الاستراتيجية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2006 .

15-عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان، 2006، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2015 .

رابعاً/ الدوريات (البحوث والدراسات) :

1- جلال خَشّيبْ ،الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز، العدد 4 ،2021، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2021.

2- روبرت إستوف ، "الجغرافيا السياسية والجغرافيا السياسية الروسية: ظاهرة الفضاء ،المجلة الأوروبية، العدد (1)، من الجغرافيا السياسية ، 2013.

3- علي الدين هلال ، البحث عن توازن استراتيجي جديد ، مجلة الرسالة ، المركز العربي الاستراتيجي ، دمشق ،العدد 3 ، 1997 .

4- محمد طي، الجيوبوليتك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان ، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 19 ، لبنان ،2019 .

5- محمد مجاهد الزيات، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج: المتغيرات والحلول، مجلة اراء حول الخليج، العدد(116)،2017.

6- منعم صاحي العمار ،التوازن الاستراتيجي واطروحة تفاضل القوى ،محاضرات ملقاة على طلبة الدكتوراه ،قسم الاستراتيجية ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، لعام 2021 .

7- منعم صاحي العمار، توازنات الضعف العربية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002 .

8- يمتري شلابينتوخ ، " دوغين ايرسموس نافذة على عقول النخبة الروسية أم حيلة فكرية ؟،" دراسات في الفكر الأوروبي الشرقي ، المجلد. 59 ، العدد (3) ، روسيا ، 2007 .

9- دانيال بيت لحم ، نهاية الجغرافيا: الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي وتحدي القانون الدولي ، المجلة الأوروبية للقانون الدولي ، المجلد. 25 ، العدد (1)، 2014 .

خامساً/ الأطاريح والرسائل العلمية :

1- لبنى خميس مهدي ،التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 11/أيلول/2001 ،أطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، بغداد ، 2005 .

2- مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي "دراسة في إشكالية التأثير والتأثر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014 .

3- نبأ احسان شريف حسن ، أثر العمق الاستراتيجي في التوازنات الدولية بعد عام 2003 م "الشرق الأوسط انموذجا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،قسم الاستراتيجية ، بغداد ،2020.

سادساً / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1- سناء نسراتي، مفهوم الجيو اقتصادية، الحوار المتمدن، العدد (3807)، 2012،بحث متاح على شبكة الملعومات الدولية (الانترنت) على الرابط :-

https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=

المصادر الأجنبية :

1- Importance of Geography in World Politics, The Montréal Review (1 June2009 ,An article is available on the International Information Network (Internet) at the link ,https://bit. ly/2TyvH97.

2- Agnieszka Legucka, «New Geopolitics – What is Actually «New»?,» The Copernicus Journal of political Studies, nos. 2 – 4 (Warsaw-Poland, 2013).

3- Agnieszka Legucka, «New Geopolitics – What is Actually «New»?,» The Copernicus Journal of Political Studies, nos. 2 – 4 (Warsaw-Poland, 2013).

4- Charles A. Kupchan, The End of American Era, U.S Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-First Century (New York: Vintage Books, 2003).

5- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, « The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy,» Foreign Affairs, vol. 95, no. 4 , pp. 72-73, July-August 2016 .

6- Kupchan, The End of American Era, U.S Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-First Century .

7- Robert Kaplan, In Europe's Shadow: Two Cold Wars and a Thirty-Year Journey Through Romania and Beyond (New York: Random House, 2016).

8- Anton Barbashin and Hannah Thoburn, «Putin's Brain, Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea,» Foreign Affairs (31 March 2014)

Sources and References

Arabic Sources.

First: The Holy Quran: Surat Al-Hijr.

Second: Dictionaries and Encyclopedias:

1. Ibrahim Mustafa and others, Al-Mu'jam Al-Wasit, Dar Al-Da'wa, Academy of the Arabic Language, Cairo, 2010.
2. Graham Evans and Geoffrey Newnham, Penguin Dictionary of International Relations, 1st ed., Gulf Research Center, Saudi Arabia, 2004.

Third: Arabic and Translated Books:

1. Alexander Dugin, Foundations of Geopolitics: Russia's Geopolitical Future, translated by Imad Hatem, United New Book House, Tripoli, 2004.
2. Khader Abbas Atwan, Global Powers and Regional Balances, 1st ed., Osama House, Jordan, 2010.
3. Robert Gilpin, War and Change in World Politics, translated by Omar Saad Al-Ayubi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2009.
4. Robert Kaplan, The Revenge of Geography: What Maps Tell Us About Future Conflicts and the War Against Destiny, translated by Ihab Abdul Rahim Ali, National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait, 2015.
5. Richard Liddle, The Balance of Power in International Relations: Metaphors and Myths, translated by Hani Tabari, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2000.
6. Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Requirements, translated by Amal Al-Sharqi, Al-Ahliya Publishing and Distribution, Amman, 2007.
7. Diaa Abdul Mohsen Mohammed, Geopolitical Geography, 1st ed., Ghaidaa Publishing and Distribution House, Amman, 2016.

8. Firas Mohammed Ahmed Al-Juhaishi, New Strategic Balances in Light of a Changing Security Environment, 1st ed., Academics for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
9. Mohammed Azhar Al-Samak, Political Geopolitics from a Twenty-First Century Perspective: Between Methodology and Application, 1st ed., Al-Yazouri Scientific House, Iraq, 2011.
10. Mohammed Jawdat Amer, The Distribution of Power and the Future of the Global Balance, unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2018.
11. Mohammed Riyad, General Principles of Political Geography and Geopolitics, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo 2014.
12. Muhammad Riyad, General Principles of Political Geography and Geopolitics with an Applied Study on the Middle East, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, Egypt, 2014.
13. Ibrahim Abu Khazam, The Arabs and the Balance of Power in the Twenty-First Century, Tripoli International Library, Tripoli, 1997.
14. Abdul Qader Muhammad Fahmy, Introduction to the Study of Strategy, Majdalawi Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2006.
15. Abdul Qader Muhammad Fahmy, Introduction to the Study of Strategy, Majdalawi Publishing and Distribution House, Amman, 2006, Academics for Publishing and Distribution, Amman, 2015.

Fourth: Periodicals (Research and Studies):

1. Jalal Khashab, Geopolitics in the Twenty-First Century: The Triumph of Geography and the Return of Thucydides' World, Arab Journal of Political Science, Center, Issue 4, 2021, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2021.

2. Robert Istov, "Geopolitics and Russian Geopolitics: The Space Phenomenon," European Journal, Issue (1), of Political Geography, 2013.
3. Ali Al-Din Hilal, "The Search for a New Strategic Balance," Al-Risala Magazine, Arab Strategic Center, Damascus, Issue 3, 1997.
4. Muhammad Tay, "Geopolitics from the Mid-Nineteenth Century to the Present," 1st ed., Advisory Center for Studies and Documentation, Issue 19, Lebanon, 2019.
5. Muhammad Mujahid Al-Zayat, "Strategic Balance in the Gulf Region: Variables and Solutions," Opinions on the Gulf Magazine, Issue (116), 2017.
6. Munim Sahi Al-Ammar, "Strategic Balance and the Differential Power Thesis," Lectures delivered to doctoral students, Department of Strategy, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2021.
7. Munim Sahi Al-Ammar, "Arab Balances of Weakness," Center for International Studies, Baghdad, 2002.
8. Yamitri Shlapintokh, "Dugin Erasmus: A Window into the Minds of the Russian Elite or an Intellectual Trick?", Studies in East European Thought, Vol. 59, No. (3), Russia, 2007.
9. Daniel Bethlehem, "The End of Geography: The Changing Nature of the International Order and the Challenge of International Law," European Journal of International Law, Vol. 25, No. (1), 2014.

Fifth: Theses and Dissertations:

1. Lubna Khamis Mahdi, "The Strategic Balance in the Middle East after the Events of September 11, 2001," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2005.

2. Marwan Salem Ali Al-Ali, "The New Regionalism and the International Order: A Study of the Problem of Influence and Influence," unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2014.
3. Nabaa Ihsan Sharif Hassan, The Impact of Strategic Depth on International Balances after 2003 AD "The Middle East as a Model", Unpublished Master's Thesis, Nahrain University, College of Political Science, Department of Strategy, Baghdad, 2020.

Sixth / The International Information Network (Internet):

1. Sanaa Nasrati, The Concept of Geo-Economics, Al-Hewar Al-Mutamadin, Issue (3807), 2012, a research paper available on the International Information Network (Internet) at the link- :

https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=